الفصـــل الثانى

أساليب القسم

أ ـ دخول أدوات النفى عليه

ومن أول الظواهر التى لفتت أنظار العلماء دخول (لا) على القسم فى عدة آيات . وقد اختلفوا فيها على النحو التالى :

١ ـ لا غير نافية للقسم

فنقل الطوسى أن ابن عباس فصل بينها وبين فعل القسم الذى بعدها، فجعلها غـــير نافية له ، وقال : (لا) تأكيد، كقولك : لا والله ، بلى والله : ما كان كذا. فكأنه قال : لا ، أقسم بيوم القيامة ما الأمر على ما توهموه [1].

---

[1] التبيان ١٠ / ١٩٠ . ونسب الطبرى ٢٩/ ١٠٨ ، والبغوى ٨/ ٢٧٩ : هذا القول لأبى بكر ابن عياش، والزجاج لسعيد بن جبير (ابن الجوزى ٨/١٥٠) . والقرطبى ٢٠/٥٩ للأخفش . وأورده غـــير منسوب : الزمخشرى ٤/٦٥٨ . ابن الجوزى ٩/١٢٦ . الرازى ٢٩/ ١٦٣ . القرطبى ١٩/٩٢ . أبو حيان ٨/ ٢١٣ . حمودة ٢٦ . السامرائى ٥٧ .

obeikandi.com

وقال محمد الخضر حسين عن هذا الأسلوب : إنه من الصيغ المذكورة للقسم المفيدة للتوكيد والتحقيق [١] .

وروى الطبرسى عن عبد الله بن عباس وسعيد بن جبير قالا : (لا) صلة ، ومعنى الكلام أُقسم [٢] .

وعارض يحيى بن زياد الفراء (١٤٤ــ ٢٠٧ / ٧٦١ ــ ٨٢٢) هذا القول، لأنه لا يُبتدأ بجحد [نفى]، ثم يجعل صلة يراد به الطرح، لأن هذا ــ لوجاز ــ لم يعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه[٣] .

ورد أبو على الحسن بن أحمد الفارسى (٢٨٨ــ ٣٧٧/٩٠٠ــ ٩٨٧) على الفراء قائلا : (لا) صلة كالتى فى قوله : ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾.

فإن قلت : لا ، وما ، والحروف التى هى زوائد، إنما تكون بين كلامين كقوله: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ [٤] و ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ ﴾ [٥] ولا تكاد تزاد أولا .

---

(١) بلاغة ٤٥ . موسى ١٢٦ .

(٢) مجمع ٢٩/ ٢٤ . وأضاف إليهما أبا عبيدة معمر بن المثنى (١١٠ــ ٢٠٩ / ٧٢٨ ــ ٨٢٤) القرطبى ٩١/١٩ . واقتصر على ابن جبير : الطبرى ٢٧/ ١١٧ ، ٢٩/ ٤١ ، ١٠٨ . الطوسى ٥٠٦/٩ ، ١٠ / ١٩٠ . ونسبه إلى على بن حمزة الكسائى وأبى عبيدة : الطوسى ١٠/ ١٩٠. وأتى به غير منسوب : الطوسى١٠/ ٢٨٥ ، ٣١٢ ، ٣٤٩. البغوى ٢/ ٢٤٥ ، ٢٢/٨ : ٢٧٩ . الزمخشرى ٤/ ٦٥٨ . الرازى ١٠٣/٣٠ ، ١٨٩ . القرطبى ١٧/ ٢٢٣ ، ١٨/ ٢٧٤ ، ٢٩٥ . الحديدى ٨٦ ــ ٧ .

(٣) معانى ٣/ ٢٠٧ . القرطبى ١٩ /٩٢ . وأتى به غير منسوب : الزمخشرى ٤/ ٦٥٨ . الرازى ٣٠ / ١٨٩ . ابن هشام ١/ ٢٧٦ . النيسابورى ٢٩/ ٩٦ .

(٤) سورة نوح ٢٥ .

(٥) سورتا النساء ١٥٥ ، والمائدة ١٣ .

فقد قالوا : إن مجارى القرآن مجارى الكلام الواحد، والسورة الواحدة [1] .

والذى يدل على ذلك أنه قد يذكر الشيء فى سورة، ويجيء جوابه فى سورة أخرى، كقوله: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [2] جاء جوابه فى سورة أخرى، ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [3] فلا فصل ــ على هذا ــ بين قوله: ﴿ لِئَلاَّ يَعْلَمَ ﴾. وقوله : ﴿ لاَ أُقْسِمُ ﴾ [4].

وذكر الطوسى أن قوما ممن جعلوا (لا) صلة ، ذهبوا إلى أنها صلة مؤكّدة [5].

ورفض الزمخشرى كلام الفارسى، ورأى أن اعتراض الفراء صحيح ، لأن (لا) لم تقع مزيدة إلا فى وسط الكلام، وجواب الفارسى غير سديد. ألا ترى إلى امرئ القيس كيف زادها فى مستهل قصيدته [6].

واستضعف الرازى أيضا القول بأنها صلة زائدة من وجوه :

الأول : قوله ﴿لا وأبيك﴾ قسم على النفى، وقوله ﴿ لا أُقْسِمُ ﴾ نفى للقسم، فتشبيه أحدهما بالآخر غير جائز .

الثانى : القرآن كالسورة الواحدة فى عدم التناقض. فأما أن يقرن بكل آية ما قرن بالآية الأخرى، فذلك غير جائز، لأنه يلزم جواز أن يقرن بكل إثبات حرف النفى فى سائر الآيات، وذلك يقتضى انقلاب كل إثبات نفيا.

---

(١) الطبرسى ٢٩/ ١٢٣ . وأتى به غير منسوب : الزمخشرى ٤/ ٦٥٨ . الرازى ٣٠ / ١٨٩ . القرطبى ١٩/ ٩١ . ابن هشام ١/ ٢٧٦ . النيسابورى ٢٩/ ٩٦ . الآلوسى ٢٩ /١٧١ .

(٢) سورة الحجر ٦ .

(٣) سورة القلم ٢ .

(٤) الطبرسى ٢٩/ ١٢٣ . وأتى به دون نسبة : الرازى ٣٠ / ١٨٩ . القرطبى ١٩ / ٩١ .

(٥) التبيان ١٠ / ١٠٨ . الآلوسى ٣٠ / ١٧٠ .

(٦) الكشاف ٤/ ٦٥٨ .

الثالث : المراد من قولنا : (لا) صلة ، أنها لغو باطل يجب طرحه حتى ينتظم الكلام . ومعلوم أن وصف كلام الله بذلك لا يجوز [1].

واتفق جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوى (٧٠٨ ــ ٧٦١/ ١٣٠٩ ــ ١٣٦٠) مع الفراء، واعتمد عليه ، وأضاف إليه أن زيادة الشيء تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به . ولهذا نقول بزيادة (لا) فى نحو ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ ﴾ و ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ لوقوعها بين الفاء ومعطوفها ، بخلاف أمثال ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ [2].

وأعلن القرطبى أن القول بأن (لا) صلة قول أكثر المفسرين [3]. واتفق معه الآلوسى الذى أعلن أنه قول الجمهور[4] .

ولخص الآلوسى ما ذهب إليه الزمخشرى فى قوله : إذا وقعت (لا) فى خلال الكلام كقوله : ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ فهى صلة تزاد لتأكيد القسم . وإذا وقعت ابتداء كما فى سورتى القيامة والبلد فهى للنفى ، لأن الصلة إنما تكون فى وسط الكلام [5].

وروى الطبرسى عن سعيد بن جبير قال : (لا) زائدة، والمعنى فأقسم [6] .

---

(١) مفاتيح ٣٠ / ١٨٩ ــ ٩٠ . وانظر الآلوسى ٢٩ / ١٧١ .

(٢) المغنى ١/ ٢٧٦ .

(٣) الجامع ١٧ / ٢٢٣ .

(٤) روح ٢٩ / ١٧١ .

(٥) روح ٢٩ / ١٧١ .

(٦) مجمع ٢٧ / ١٣١ . ابن كثير ٤/ ٣١٨ . ونسبه لأبى عبيدة : الشوكانى ٥/ ٣٣٢ . ولسعيد بن مسعدة الأخفش (٢١٥/٨٣٠) : القرطبى ٢٠/ ٥٩ . وأتى به دون نسبة : ابن جنى ٢/ ٣٠٩ . البغوى ٨/ ٣٤٩ . الطبرسى ٢٧/ ١٢٣ ، ٢٩ / ١٢٣ ، ٣٠ / ٥٢=

وحكى الطوسى أيضا : قيل (لا) تزاد قبل القسم ، كقولك : لا والله لا أفعل كذا، ولا والله ما كلمت زيدا . وقال امرؤ القيس :

لا ، وأبيك ابنة العامريْ ... ي ، لا يدَّعى القومُ أنى أفرّ

بمعنى وأبيك [1] .

ووصفها فى سورة المعارج بأنها مقحمة [2].

ويتضح من الأقوال الواردة فى كونها صلة والواردة فى كونها زائدة أن لا فرق بين القولين ، وأنهما ــ فى حقيقة الأمر ــ يعبران عن رأى واحد [3].

ومن ثم يرد على القول بزيادتها الاعتراضات التى وردت على القول بأنها صلة .

وروى ابن كثير عن الضحاك بن مزاحم (٧٢٣/١٠٥) قال : إن الله لا يقسم بشيء من خلقه ، ولكنه استفتاح يستفتح به كلامه [4] .

وقال القرطبى: أجاز سعيد بن مسعدة الأخفش (٨٣٠/٢١٥) أن تكون (لا) بمعنى (أَلاَ) [5] .

وقال فى موضع آخر : (لا) بمعنى (ألا) للتنبيه كما قال امرؤ القيس :

* ألا عم صباحا أيها الطلل البالى *

= ابن الجوزى ٨/ ٤١٥ ، ٤١/٩ . القرطبى ١٩/ ٢٣٦ ، ٢٧٤ . الشوكانى ٥/ ٢٨٣، ٢٩٣ ، ٣٨٦، ٤٠٣، ٤٣٩. شحاتة ٢٧٦. المدخل ١/ ٥٠٦ .

(١) التبيان ٩/ ٥٠٦ ، ١٠/ ١٩٠ . وأتى به غير منسوب : الطبرسى ٢٧/ ١٣١ ، ٢٩/ ٤٩ .

(٢) التبيان ١٠ / ١٢٨ .

(٣) انظر الرازى ٣٠ / ١٨٩ .

(٤) التفسير ٤/ ٣١٨ . وانظر الآلوسى ١٥٢/٢٧ .

(٥) الجامع ٢٠ / ٥٩

ونـــبه بهـــذا على فضيلة القرآن ليتدبروه ، وأنه ليس بشعر ولا سحر ولا كهانة كما زعموا [١] .

وذكـــر أبو حيان أنه قد قيل : إنها توكيد مبالغة ما ، وهى كاستفتاح كلام شبهُه فى القسم (ألا) فى شائع الكلام : القسم وغيره . ومنه :

* فلا وأبى أعدائها لا أخونها [٢] *

واستضعف ابن كثير رأى الضحاك [٣] .

وروى الآلوسى عن بعضهم أن (لا) كثيرا ما يؤتى بها قبل القسم على نحو الاستفتاح ، كما فى قوله .

لا و أبيك ابنة العامرى ى لا يدعى القوم أنى أفرّ [٤]

ووصـــفها الزمخشرى فى أكثر من موضع بأنها مزيدة مؤكّدة ، تؤكد معنى القسم كمـــا زيدت فى ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [٥] أى ليعلم [٦] .

وذكـــر الرازى : أصلها (لأقسم) بلام التأكيد، أشبعت فتحتها، فصارت (لا) كما فى الوقف [٧] .

---

(١) الجامع ١٧ / ٢٢٣ . وانظر الشوكانى ٥/ ١٥٨ .

(٢) البحر ٨ / ٢١٣ .

(٣) التفسير ٤/ ٣١٨ . وانظر الشوكانى ٥/ ١٥٨ .

(٤) روح ٢٧ / ١٥٢ .

(٥) سورة الحديد ٢٩ .

(٦) الكشـــاف ١/ ٥٢٨ ــ ٩ ، ٤/ ٤٦٨ . أبـــو حيان ٨/ ٢٨٤ . الآلوسى ٥/ ٧٠ ، ٢٧/ ١٥٢ . وأتـــى به غير منسوب : الطبرسى ٢٩/٤٩، ٥١ . ابن الجوزى ٨/٣٥٤ . الـــرازى ١٠/ ١٣١. ابن هشام ١/ ٢٧٦ . الشوكانى ١/ ٥٧٣، ٥/١٥٨ . السامرائى ٥٣ ، ٥٥ .

(٧) مفاتيح ٢٩/ ١٦٣ . وأتى به دون نسبة : الآلوسى ٢٩/١٧١. خليف ١١٠.

واكتفى أبو حيان بأن قال : الأولى ـ عندى ـ أنها لام أشبعت فتحتها ، فتولدت منها ألف ، كقوله :

* أعوذ بالله من العقراب *

وهذا ـ وإن كان قليلا ـ فقد جاء نظيره فى قوله: ﴿ فَاجْعَلْ أَفْئِيدَةً مِنْ النَّاسِ﴾ [1] بياء بعد الهمزة، وذلك فى قراءة هشام [2] .

وقال د٠ محمد أبو النور الحديدى : هى لام الابتداء ، أشبعت فتحتها، فتولدت منها ألف . والعرب ربما أشبعت الفتحة بألف ، والكسرة بياء ، والضمة بواو [3] .

وقال الرازى : يمكن أن يكون الغرض منه الاستفهام على سبيل الإنكار، والتقدير : ، على أن الحشر والنشر حق ؟ ! [4] .

وروى القرطبى أن بعضهم قال : (لا) زيادة فى الكلام للزينة [5]. ولعل د٠إبراهيم السامرائى كان يشرح هذا القول حين قال : إن (لا) التى صُدِّر بها القسم من الأدوات تزاد لتحسين القول فى زيادة النفى، ومن هنا قالوا : إنها زائدة إرادة التوكيد الذى يراد فيه تحسين القول [6] .

---

(١) سورة إبراهيم ٣٧ .

(٢) البحر ٨/ ٢١٣ . حمودة ٢٦ . وانظر الشوكانى ٥/ ١٥٨ .

(٣) البيان ٨٨ .

(٤) مفاتيح ٣٠ / ١٩٠ . وأتى به غير منسوب : النيسابورى ٢٩ / ٩٧ .

(٥) الجامع ١٩ / ٩٢ .

(٦) من أساليب ٥٣ ـ ٤ .

٢ ـ لا نافيـــة

واتفقت جماعة من العلماء على أن (لا) فى هذا الأسلوب نافية. ثم تشعبت بهم السبل حين تعرضوا لذكر المنفى .

فذهـــب سعيد بن جبير إلى أن (لا) نفى وردّ لما يقوله الكفار فى القرآن ، من أنه سحر وشعر وكهانة، كأنه قيل : فلا صحة لما يقولون فيه [١] .

ويـــبدو أن مجاهد بن جبر (٢١ــ ١٠٤/٦٤٢ــ ٧٢٢) اكتفى بالقول بأن (لا) رد عليهم [٢] . ففهم مكى بن أبى طالب حموش القيسى (٣٥٥ــ٤٣٧/٩٦٦ ــ ١٠٤٥) أن المعـــنى المراد ــ فى سورة البلد مثـــلا : ﴿ لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴾، إذ لم تكـــن فيـــه بعد خروجك منه [٣]. ونقل الشوكانى عن مجاهد أنه رد على من أنكر البعث [٤].

وفســـر الفـــراء هذا الأسلوب فقال: جاء القرآن بالرد على الذين أنكروا الـــبعث والجـــنة والنار . فجاء الإقسام بالرد عليهم فى كثير من الكلام المبتدأ منه

---

(١) أبـــو حيان ٢١٣/٨ . الآلوسى ٢٧/ ١٥٢ . ونسبه إلى على بن أحمد النيسابورى: ابن الجوزى ١٥٠/٨ . وأتى به غير منسوب : الطبرسى ٢٧/ ١٣١ . البغـــــــوى ٨/ ٢٢ . ابن كثير ٤/ ٣١٨ .

(٢) القرطبى ٢٠/ ٦٠ . وأتى به غير منسوب : الطبرى ٢٧/ ١١٧، ٢٩/ ٤١، ١٠٨ . الطوسى ٩/ ٥٠٦، ٣٤٩/١٠ . الـــبغوى ٨/ ٢١٣ . الطبرسى ٢٩/ ٤٩ ، ٢٢٣ ــ ٤ . ابن الجوزى ٣٥٤/٨ ، ٤١٥ . ابن كثير ٤/ ٣١٨ ، ٥٤٢ . الآلوسى ٧٠/٥ .وانظر الرازى ٢٩/ ١٦٣، ١٠٣/٣٠، ١٩٠، ٩٩/٣١ . القرطبى ٢٧٤/١٨ .

(٣) القرطبى ٢٠/ ٦٠ . وأتى به دون نسبة : الشوكانى ٥/ ٤٣٩ .

(٤) فتح ٥ / ٤٣٩ .

وغـــير المبتدأ، كقولك فى الكلام: لا والله لا أفعل ذاك . جعلوا (لا) ــ وإن رأيتها مبـــتدأة ــ ردا لكلام قد كان مضى . فلو ألقيت (لا) مما ينوى به الجواب، لم يكن بـــين الـــيمين التى تكون جوابا ، واليمين التى تستأنف فرق . ألا ترى أنك تقول مبـــتدئا : والله إن الرســـول لحـــق . فإذا قلت : لا والله إن الرسول لحق، فكأنك أكذبـــت قومـــا أنكروه . فهذه جهة (لا) مع الإقسام وجميع الأيمان فى كل موضع ترى فيه (لا) مبتدأ بها . وهو كثير فى كلامهم [1] .

وذهب الطبرى إلى أن قول الفراء ــ دون أن يذكر اسمه ــ أولى الأقوال[2]. وكـــان يرى القراءة التى لا يستجيز غيرها أن تفصل (لا) عن (أقسم) ــ على ما عليه قراءة الأمصار ــ لإجماع الحجة من القراء عليها [3] .

وعلى هذا الأساس ، فسر (لا) ــ فى الآية ٦٥ من سورة النساء مثلا ــ بأنها رد عـــلى ما تقدم ، تقديره : ليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك. ثم استأنف القسم بقوله : ﴿وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [4].

---

(١) معانى ٣/ ٢٠٧ . الطوسى ٥٠٦/٩ ، ١٠ / ١٠٨ . البغوى ٢٧٩/٨ . القرطبى ١٧/ ٢٢٣، ٩٢/١٩ . الشـــوكانى ٥/ ١٥٨ . الآلوســـى ٢٩ / ١٧١ . وأتى به دون نسبة : ابن قتيبة ٢٦٩ . الطـــبرى ٢٩/ ٩٧ ، ١٠٨ ــ ٩ . الطوسى ١٠/ ١٩٠ . ابن الجوزى ٨/ ٤١٥ . وانظـــر الزمخشرى ٤/ ٦٥٨ ــ ٩ . الطبرسى ٢٩/ ١٢٣ ــ ٤ . الـــرازى ٣٠ / ١٩٠ ، ٣١/ ٩٩ . القرطبى ١٨/ ٢٧٤، ١٩/ ٩٢ . ابن كثير ٤/ ٤٤٩، ٤٧٤ . ابن هشـــــام ١/ ٢٧٥ . النيسابورى ٢٩ / ٩٦ . الحديدى ٨٨ . خليف ١١٠ .

(٢) جامع ٢٩ / ١٠٩ .

(٣) جامع ٢٩ / ١٠٨ .

(٤) جامع ٥ / ١٠٠ . ابن عطية ٤/ ١٢٠ . القرطبى ٥/ ٣٦٦ . الشـــــوكانى ١/ ٥٧٣ ، ٥/ ٢٨٣ ، ٣٣٢ .ونسـبه إلى الواحـدى: الـرازى ٢/ ١٢٤ . وأتى به دون نســـبة : الطوسى ٣/ ٢٤٥ . البغوى ٢/ ٢٤٥ ــ ٦ . ابن الجوزى ٢/ ١٢٤ .

وفسرها القشيرى ـ فى سورة البلد ـ : رد لما توهم الإنسان المذكور فى هذه السورة، المغرور بالدنيا، أى ليس الأمر كما يحسبه من أنه لن يقدر عليه أحد . ثم ابتدأ القسم [1] .

واختار أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى (٤٦٨ـ ٥٤٣/ ١٠٧٦ ـ ١١٤٨) هذا الوجه ، وقال فى استحسانه : « وأما من قال : إنها رد، فهو قول ليس له رد ، لأنه يصح به المعنى، ويتمكن اللفظ والمراد » [2].

واستدل الرازى على أن (لا) نافية بأنها على وزن قولنا : لا أقتل . ومعلوم أن ذلك يفيد النفى. والدليل عليه أنه لو حلف لا يقسم ، كان البر بترك القسم ، والحنث بفعله [3].

واستضعف أبو حيان هذا الوجه، لأن فيه حذف اسم (لا) وخبرها ، وليس جوابا لسائل يسأل، فيحتمل ذلك، نحو قوله : لا ، لمن سأل : هل من رجل فى الدار ؟ [4].

كذلك أعلن الشوكانى أنه مدفوع بقوله: ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ مع تعيين المقسم به والمقسم عليه [5].

---

(١) القرطبى ٢٠ / ٦٠ .

(٢) القرطبى ٢٠ / ٦٠ .

(٣) مفاتيح ٣٠/ ١٨٩ ـ ٩٠. وأتى به دون نسبة : القطان ٣٠٤ . أمين ٢٤٥ . شحاتة ٦ ٢٧. المدخل ١/ ٥٠٦ .

(٤) البحر ٨/ ٢١٣ . الشوكانى ٥/ ١٥٨ . الآلوسى ٢٧ / ١٥٢ . وأتى به غير منسوب : الحديدى ٨٨ .

(٥) فتح ٥ / ١٥٨ .

وأحسن مناع القطان فصاغ الأقوال التى ترى النفى لكلام سابق أو متوهم ، واختـــلفت فى كنهه ، صاغها صياغة عامة تندرج تحتها كل الأقوال ، فقال : (لا) نافية لمحذوف يناسب المقام [1] .

ولم يفصل أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهانى (٢٥٤ــ٣٢٢/٨٦٨ ــ ٩٣٤) بين (لا) ــ التى رأى أنها نافية ــ وبين الفعل بعدها . وقدم وجهين لتفسير ذلك :

الأول : المعنى ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ لأنكم لا تقرون بها ﴿وَلاَ أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ الـــلَّوَّامَةِ ﴾ فإنكم لا تقرون بأن النفس تلوم صاحبها يوم القيامة. ولكن أستخبركم فأخـــبرونى: هـــل أقدر على أن أجمع العظام المتفرقة ؟ فاعلموا أنا قادرون على أن نفعل ذلك [2].

الثانى : المعنى لا أقسم ، إذ الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم [3].

واختار الرازى الوجه الأول ، وعده الأصح [4].

ولكـــن عـــبد الحميد الفراهى اعترض عليه ، وحكم عليه بأنه غير مختار عند العارف بكلام العرب . واعتمد فى اعتراضه على أمرين :

١ - لـــو كـــان المراد كما فهم ، لكان وجه القول نفى مجرد القسم، لا ذكر الأشياء الخاصة، كالنفس اللوامة والخنس والجوارى الكنس وغيرها .

---

(١) مباحث ٣٠٤ . وأتى به دون نسبة : أمين ٢٤٥ . شحاتة ٢٧٥ . المدخل ١/ ٥٠١ .

(٢) الطبرسى ٢٩ / ١٢٤ . الرازى ٣٠ / ١٩٠ . الفراهى ٩ ــ ١٠ .

(٣) الطبرسى ٢٧/ ١٣١ ، ٢٩ / ٤٩ ، ٥١ ، ١٢٤ . الآلوسى ٢٧ / ١٣١ ، ١٥٢ ، ٢٩ / ١٧١ . وأتى به دون نسبة : الطوسى ١٠٨/١٠ . الرازى ٢٩ / ١٦٣ ، ٣٠ / ١٩٠ . القرطبى ١٨/ ٢٧٤ . أبو حيان ٨/ ٣٢٨ . الشوكانى ٥/ ١٥٨، ٢٨٣ ، ٣٣٢ . عبده ٣. حسين ٤٥ .موسى ١٢٦ . القطان ٣٠٤ . أمين ٢٤٥ . المدخل ١/ ٥٠٦ . خليف ١١٠.

(٤) مفاتيح ٣٠ / ١٩٠ .

٢ – هـــذا مخـــالف لأسلوب كلامهم . فإنهم يستعملون كلمة (لا) قبل القسم منقطعة . وهذا هو مختار الزمخشرى [١].

وأعلن الطوسى أن هناك من قال : (لا) توطئة للنفى الذى يأتى فيما بعد، لأنه إذا ذُكـــر فى أول الكلام وآخره كان أوكد وأحسن، لأن النفى له صدر الكلام، وقد اقتضى القسم أن يذكر فى الجواب [٢].

ورفـــض الزمخشرى هذا الرأى قائلا : لو قُصر الأمر على النفى دون الإثبات، لكان لهذا القول مساغ، ولكنه لم يُقصَر. ألا ترى كيف لقى ﴿لاَ أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ بقوله : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ﴾ [٣].

وروى ابـــن عطية أن هناك من قال : إنما قدم (لا) على القسم اهتماما بالنفى وإظهارا لقوته ، ثم كرره بعد القسم تأكيدا للتهمُّم بالنفى .

وكـــان يصح إسقاط (لا) الثانية، ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الأولى . وكان يصح إسقاط الأولى، ويبقى معنى النفى، ويذهب معنى الاهتمام [٤].

---

(١) إمعـــــان ٨ ــ ٩ .

(٢) التبيان ٣/ ٢٤٥ . وانظر الزمخشرى ٤/ ٦٥٩ . الرازى ١٣١/١٠ . القرطبى ٥/ ٢٦٦ . أبو حيان ٣/ ٢٨٤ . ابن هشام ١/ ٢٧٦ . ابن كثير ٤/ ٣١٨، ٤٧٤ . الشـــــوكانى ١/ ٥٧٣ . الآلوسى ٥/ ٧٠ ــ ١ .

(٣) الكشاف ١/ ٥٢٨ ، ٦٥٩/٤ . أبو حيان ٣/ ٢٨٤ . الآلوسى ٥/ ٧٠ . وأتى به غير منسوب ابن هشام ١/ ٢٧٦ .

(٤) المحرر ٤/ ١٢١ . وأتى به غير منسوب : القرطبى ٥/ ٢٦٦ . أبو حـــيان ٣/ ٢٨٤ . الشوكانى ١/ ٥٧٣ .

ونفذ أحمد بن محمد المعروف بابن المنير السكندرى (٦٢٠ــ ٦٨٣/١٢٢٣ــ ١٤٨٤) مــن خلال كلام الزمخشرى، فبرر القول بالتوطئة ، وقال : الزمخشرى لم يذكــر مانعا من ذلك سوى مجيئها لغير هذا المعنى فى الإثبات. وهو لا يأبى مجيئها فى النفى على الوجه الآخر من التوطئة .

ولم تسمع زيادتها مع القسم بالله إلا إذا كان الجواب منفيا. فدل ذلك على أنها معه زائدة موطئة للنفى الواقع فى الجواب .

ولا تكــاد تجدهــا فى غير الكتاب العزيز داخلة على قسم مثبت. وإنما كثر دخولها على القسم وجوابه نفى، كقول امرئ القيس٠٠٠إلى مالا يحصى كثرة[١].

وصــرح الزمخشــرى : المعنى أنه لا يقسم بالشىء إلا إعظاما له . فكأنه ــ بإدخالــه حرف النفى ــ يقول : إن إعظامى له ــ بإقسامى به ــ كَلاَ إعظام . إنه يستأهل فوق ذلك [٢].

ورأى د ٠ محمد أبو النور الحديدى أن هذا الرأى لا يخلو من بعد [٣].

وأعــلن الرازى أنه يمكن تقدير وجه آخر فيه : هو : كأنه ــ تعالى ــ يقول : لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات هذا المطلوب، فإنه أعظم وأجلّ من أن يُقسَم عليه بها . ويكون الغرض من هذا الكلام تعظيم المقسم عليه وتفخيم شأنه [٤].

---

(١) الآلوسى ٥ / ٧٠ ــ ١ .

(٢) الكشاف ٤/ ٦٥٨ ــ ٩ . ابن هشام ١/ ٢٧٥ ــ ٦ . الآلوسى ٢٩ / ١٧٠ ــ ١ .
جودة ٢٦ . وأتى به غير منسوب : الشوكانى ٥/ ٣٣٢ .

(٣) البيــــــــان ٨٨ .

(٤) مفاتيح ٣٠ / ١٩٠ . وانظر ٢٩ / ١٦٣ .

وروى أبو حيان أنه قد قيل فى قسم سورة النساء : (لا) الأولى نافية ، والقسم معترض بينها وبين ما تنفيه، و (لا) الثانية زائدة [1] .

ونقـــل حسن محمد موسى أن محمد عبده قال : إن هذا الأسلوب يؤتى به إذا أُريد تأكيد المقسم عليه، وتعظيم المقسم به . كأن المقسم عليه فى ثبوته وظهوره لا يحتاج إلى قسم، والمقسم به ــ فى نفسه ــ عظيم لا يحتاج إلى تعظيم [2] .

٣ ـ لا ناهيـــــة

ونقـــل ابـــن الجـــوزى عن على بن محمد الماوردى (٣٦٤ــ٤٥٠/٩٧٤ــ١٠٥٨) أنه قال فى تفسير ﴿ فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ : (لا) للنهى ، وتقدير الكلام : لا تكذبوا ، ولا تجحدوا ما ذكرته من النعم والحجج [3] .

---

(١) البحر ٣/ ٢٨٤ ، ٨/ ٣٨٤ .

(٢) بيان ١٢٦ . وانظر جزء عم ٣٣ .

(٣) زاد ٨ / ١٥٠ . وانظر الرازى ٢٩ / ١٦٣ .

٤ ـ كـــــــلا

قـــال الفراء : كلا صلة للقسم [١] بمنزلة سوف ، وهى حرف رد فكأنها نعم ولا فى الاكتفاء . وقيل معناها حقا [٢] .

وقال الأخفش : معناها الردع والزجر [٣] .

وجعلها الطبرى مثل (لا) ـــ عنده ـــ ردا لكلام سابق [٤] .

وقصـــرها الزمخشرى مرة على الردع [٥]، وجعلها أخرى للردع والتنبيه[٦]، وثالثة للإنكار [٧] .

---

(١) القـــرطبى ١١/ ١٤٧ ، ١٩ /٨٤ . أبو حيان ٣٧٨/٨ . الشـــوكانى ٥/ ٣٢٨ . الآلوسى ١٦٣/٢٩ .

(٢) القرطبى ١٩/ ٨٤ . وأتى به غير منسوب : الطوســـى ٢٩ / ١٨٣ ، ٣٠ / ٣٨٠ . البغوى ٨/ ٢٧١ ، ٤٧٩ . الطبرسى ١١٨/٢٩ ، ٣٠ / ١٨٦ ، ٢٣٠ .ابن الـــجوزى ٨/ ٤٠٩، ١٧٦/٩. الرازى ٣٢ /٨٨ . القرطبى ١١/ ١٤٧، ١٩/ ٨٤، ١٢٣/٢٠. أبو حـــــيان ٨/ ٣٧٨ . الشوكانى ٥/ ٣٢٨، ٤٩٢. الآلوسى ٢٩ / ١٦٣ .

(٣) القـــرطبى ١١/ ١٤٧ ـــ ٨ . وأتى به غير منسوب : ابن قتيبة ٥٥٨ . الطوسى ٣٠ /٣٨٠ . الشوكانى ٥/ ٤٦٨ ، ٤٩٢، ٤٩٨ . الآلوسى ٣٠ / ٢٣٩ ـــ ٤٠ .

(٤) جامع ٢٩ / ١٠٢ . القرطبى ١٩/ ٨٤ . الشوكانى ٣٢٨/٥ . وانظر الطوسى ١١٨/٢٩ . الطبرسى ٢٩ / ١١٨ . القرطبى ١٤٧/١١ ، ١٨٤/٢٠ .

(٥) الكشـــاف ٤/ ٦٤٨ ، ٦٥٣، ٧٧٧ ـــ ٩ ، ٧٩٦ . أبو حيان ٣٧٨/٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٥١٠ . وأتى به دون نسبة : الرازى ١٨٣/٣٠ ، ٣٢ /٢٣ ، ٢٦، ٨٨. الشـــــــوكانى ٥/ ٤٦٩ . الآلوسى ١٦٣/٢٩ ، ٣٠ / ٢٩٥ .

(٦) الكشاف ٤/ ٧٩٢ .

(٧) الكشاف ٤/ ٦٥٣ .

ونقل أبو حيان أن بعضهم جعلها استفتاحية [1] .

وقصرها الآلوسى ذات مرة على الزجر [2] .

وانفرد القرطبى بأنه لا يوجد فى النصف الأول من المصحف ذكر لكلا، وإنما جاء ذكرها فى النصف الثانى [3] .

ولا حظ د . يوسف خليف ـ من الظواهر الأسلوبية ـ اقتران القسم فى القرآن بأداة الزجر والردع " كلا " ، وهى من خصائص الأسلوب القرآنى فى المرحلة المكية . وقد ورد ذلك فى خمس آيات كلها مكية :

﴿ كَلاَّ وَالْقَمَرِ ﴾ المدثر ٣٢ .

﴿ كَلاَّ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ العلق ١٥ .

﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ التكاثر ٣ .

﴿ ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ التكاثر ٤ .

﴿ كَلاَّ لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ﴾ الهمزة ٤ [4] .

---

(١) البحر ٨ / ٣٧٨ . الشوكانى ٥/ ٤٩٨ . الآلوسى ٢٩ / ١٦٣ .

(٢) روح ٢٩ / ١٦٣ .

(٣) الجامع ١١ / ١٤٧ .

(٤) دراسات ١١٠ .

ب ـ دخول اللام على القسم

ووردت قراءة للآيات ، تقتصر على اللام ، وتطرح الألف ، وتجعل الآيات : ﴿ لأُ قْسِمُ ﴾.

وقد نسب ابن الجوزى وحده هذه القراءة لابن عباس [1] ولمجاهد بن جبر[2]، وعكرمة بن عبد الله [3]. ولكن غيره من العلماء نسبوها إلى الحسن البصرى . وكان منهم من اكتفى بنسبتها إليه وحده [4]. ومنهم من جعل الحسن واحدا من أصحاب هذه القراءة [5].

١ ـ لام قسم

وأقدم من أجاز كونها لام قسم الفراء، وإن كان أجازه على ضعف، أشعر به فى عبارته التى قال فيها :كان بعض من لم يعرف هذه الجهة [يريد تفسير النفى] ـ فيما نرى ـ يقرأ ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ ، وهو صواب ، لأن العرب تقول: لأحلف بالله ليكونن كذا وكذا . يجعلونه لا ما بغير معنى (لا) [6] .

---

(١) زاد ٨ / ٤١٥ .

(٢) زاد ٨ / ٤١٥ ، ٩ / ١٢٦ .

(٣) زاد ٨ / ٤١٥ ، ٩ / ١٢٦ .

(٤) الفراء ٣ / ٢٠٧ . الزمخشرى ٤ / ٤٦٨ . الرازى ٣٠ / ١٩٠ . ابن الجوزى ٨ / ١٥٠ . أبو حيان ٨ / ٣٢٨ .

(٥) الطبرى ٢٩ / ١٠٨. ابن جنى ٢/ ٣٠٩ . الطوسى ١٠/ ١٨٩ . ابن الجوزى ٨/ ٤١٥ . القرطبى ١٧/ ٢٢٣ ، ٩٢/١٩ ، ٢٠ /٥٩ . أبو حيان ٢١٣/٨ ، ٣٢٨ . الآلوسى ٢٧ / ١٥٢ .

(٦) معانى ٣/ ٢٠٧ . وانظر الطبرسى ٢٩/ ١٢١ ، ١٢٣ . الرازى ١٩٠/٣٠ . القرطبى ٩١/١٩ . الآلوسى ١٥٢/٢٧ ، ١٧١/٣٠.

وطعـــن أبو عبيدة فى هذه القراءة وقال : لو كان المراد هذا ، لقال لأقسمن، لأن العرب لا تقول : لأفعل كذا ، وإنما يقولون : لأفعلن كذا [١].

وجعـــلها الطـــبرى لام القسم [٢]، وإبراهيم بن السرى الزجاج (٢٤١ ــ ٣١١/ ٨٥٥ ــ ٩٢٣) لام القسم والتوكيد[٣] .

وجعلها الطوسى لام تأكيد فقط [٤].

ونقـــل الطبرسى عن أبى على الفارسى أنه رفض أن تكون اللام للقسم ، لأن القسم لا يدخل على القسم [٥].

ووافق الزمخشرى على صحة القراءة، واحتج بأن الآيات كانت فى مصحف عثمان المعروف بالمصحف الإمام لاما بغير ألف [٦] .

ولكـــنه اعترض على القول بأنها للقســـم ، محتجا بأمرين يعودان إلى ما قاله أبو عبيدة ، وهما :

١ – حق لام القسم أن يقرن بها النون المؤكدة ، والإخلال بها ضعيف قبيح .

٢ – أن (لأفعـــلن) فى جواب القسم للاستقبال ، وفعل القسم يجب أن يكون للحال [٧].

---

(١) الـــرازى ٣٠/١٩٠ ولم أجده فى مجاز القرآن . وانظر الطوسى ١٠/١٨٩ . الزمخشـــــرى ٤/ ٤٦٨ . الطبرســـى ٢٩/١٢١ ، ١٢٣ . ابن الجـــوزى ٨/٤١٥، ٩/١٢٦ . القرطبى ١٧/ ٢٢٣ . الآلوسى ٢٧ / ١٥٢ ، ٣٠/ ١٧١ .

(٢) جامع ٢٩ / ١٠٨ . وانظر الآلوسى ٣٠ / ١٧١ .

(٣) ابن الجوزى ٨ / ٤١٥ .

(٤) التبيان ١٠/ ١٨٩ . الطبرسى ٢٩ / ١٢١ ، ١٢٣ . الآلوسى ٢٩ / ١٧١ .

(٥) مجمع ٢٩ / ١٢٣ .

(٦) الكشاف ٤/ ٦٥٩ . الرازى ٣٠ / ١٩٠ .

(٧) الكشاف ٤/ ٤٦٨ . أبو حيان ٨/ ٢١٣ . وانظر الآلوسى ٢٧ / ١٥٢ .

واتفق الرازى مع المعترضين محتجا بما يلى :

١ - هـــذه القراءة شاذة . فهب أن هذا الشاذ استمر ، فما الوجه فى القراءة المشـــهورة المـــتواترة ، ولا يمكن دفعها وإلا لكان ذلك قدحا فيما ثبت بالتواتر.

٢ - أيضـــا لابـــد من إضمار قسم آخر لتكون هذه اللام جوابا عنه، فيكون التقدير: والله ، لأقسم بيوم القيامة ، فيكون ذلك قسما على قسم . وإنه ركيك، ويفضى إلى التسلسل [١].

ورد أبو حيان على حجتى الزمخشرى فأعلن :

- أمـــا الأمـــر الأول ففيه خلاف . فالذى قاله قول البصريين . وأما الكوفيـــون فيخـــتارون ذلك ، ولكن يجيزون تعاقبهما، فيجيزون : لأضربن زيدا ، وأضرب زيدا.
- وأما الثانى فصحيح ، لكنه هو الذى رجح عندنا أن تكـــون اللام فى ﴿لاَ أُقْسِـــمُ﴾ لام القســـم ، وأقسم فعل حال . والقسم قد يكون جوابا للقسم كما قال: ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى﴾ [٢] فاللام فى ﴿وَلَيَحْلِفُنَّ﴾ جواب قسم ، وهو قسم . لكنه لما لم يكن حلفهم حـــالا بـــل مســـتقبلا ، لـــزمت النون، وهى مخلّصة المضـــارع للاستقبال[٣] .

---

(١) مفاتيح ٣٠ / ١٩٠ .

(٢) سورة التوبة ١٠٧ .

(٣) البحر ٨ / ٢١٣ . وانظر الآلوسى ٢٧ / ١٥٢ .

٢ ـ لام ابتدائيـــة

وخـــرّج أبو الفتح عثمان بن جنى القراءة على تقدير مبتدأ محذوف، أى فَلأنا أُقسم [١].

وتـــبعه الزمخشرى وزاد من توضيح كلامه فقال : المعنى فلأنا أقسم . دخلت اللام عـــلى جمـــلة من مبتدأ وخبره ، وهى أنا أقسم ، كقولك : لَزيدٌ منطلقٌ . ثم حذف المبتدأ ، وأدخلت اللام على الخبر (أقسم) [٢].

وأورد الآلوسى اعتراضا على هذا القول ذكر فيه أن المبتدأ إذا دخل عليه لام الابـــتداء يمتنع حذفه أو يقبح ، لأن دخولها لتأكيده ، وهو يقتضى الاعتناء به ، وحذفه يدل على خلافه [٣] .

تكشـــف هذه الجولة أن عبد الله بن عباس وسعيد بن جبير نُسب إليهما أكثر من رأى، بل يتعارض المنسوب إلى الثانى منهما .

وكـــلمة صلة التى أطلقها الرجلان على (لا) كلمة مبهمة، على الرغم من شيوعها بين المفسرين . ولذلك وصفها من روى الطوسى قوله بأنها صلة مؤكدة ، ومن روى الرازى قوله بأنها صلة زائدة [٤].

---

(١) المحتسب ٢/ ٣٠٩ . الطبرسى ١٢٣/٢٩ . أبو حيان ٨/ ٢١٣ . وأتى به غير منسوب : الزمخشرى ٤/ ٤٦٨، ٦٥٩ . القرطبى ١٧/ ٢٢٣ . النيسابورى ٢٩/ ٩٧ . الشـــوكانى ٥/ ١٥٨ . الآلوسى ٢٧/ ١٥٢ ، ٢٩/ ١٧١، ٣٠/ ١٣١ . حمودة ٢٦ .

(٢) الكشاف ٤/ ٤٦٨ ، ٦٥٩ . وأتى به غير منسوب : الرازى ٣٠ / ١٩٠ .

(٣) روح ٢٧ / ١٥٢ .

(٤) انظر الطبرسى ٢٩ / ٢١ . الآلوسى ٢٩ / ١٧٠ أيضا .

وأعـــتقد أنهـــا أطلقت من قبيل التأدب فى وصف ما يتصل بالقرآن ، وأن وصـــف ابـــن عـــباس إياها بأنها مؤكدة، ووصفه هو وسعيد بن جبير بأنها صلة، ووصـــف ابـــن جـــبير بأنها زائدة ، كلها تؤول إلى مدلول واحد، هو الذى صاغه الزمخشرى " زائدة مؤكدة " .

أمـــا كونها زائدة موطئة للنفى فقد دار حوله جدل كثير، بسبب مجيء (لا) فى المقســـم عـــليه المثـــبت أحيانا ، وإن قل كثيرا عن المقسم عليه المنفى . وأقرب الأقوال إلى الشمول فى هذا الصدد كلام ابن المنير .

وجمع ابن قتيبية جمعا غريبا بين القول بأنها صلة ، وقول الفراء بأنها نافية ترد على من كذبوا بيوم القيامة [1].

*****

[1] غريب ٤٩٩ .

obeikandl.com

ج ـ صيغ القســـــم

لم يستخدم القرآن فى ـــ أقسامه ـــ أسلوبا واحدا بل استخدم عدة أساليب ، قال سيبويه : اعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجرى الفعل بعدها مجراه بعد قولك : واللهِ ، وذلك قولك أقسم لأفعلن ، وأشهد لأفعلن [١] .

فهـــذه الأشياء فيها معنى القسم، ومعناها كمعنى الاسم المجرور بالواو. وتصديق هذا قول العرب : علىّ عهد الله لأفعلن. فعهد مرتفعة، وعلىّ مستقَر لها، وفيها معنى اليمين [٢].

ومـــثل ذلك: يعلم الله لأفعلن. فإعرابه كإعراب (يذهب زيد) والمعنى: والله لأفعلن [٣].

وقال أبو على الفارسى فى "الحجة" : الألفاظ الجارية مجرى القسم ضربان :

أحدهمـــا : ما تكون جارية كغيرها من الأخبار التى ليست بقسم ، فلا تجاب بجوابـــه . كقوله : ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [٤]و ﴿ فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ ﴾ [٥]. فهذا ونحوه يجوز أن يكون قسما، وأن يكون حالا لخلوه من الجواب .

---

(١) الكتاب ٣/ ١٠١ . الفراهى ٢٣ .

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠٣ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٠٤ .

(٤) سورة الحديد ٨ .

(٥) سورة المجادلة ١٨ .

والثانى : ما يتعلق بجواب القسم ، كقوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ ﴾ [1] .

وذكر الفراهى أن اليمين والنذر والألية والقسم والحلف كلمات كثر استعمالها للقسم [2] .

وقال مناع القطان : إذا كان القسم يأتى لتأكيد المقسم عليه ، فإن بعض الأفعال يجرى مجراه ، إذا كان سياق الكلام فى معناه . واستشهد بآية آل عمران وغيرها [3].

وقال د. بكرى شيخ أمين : ليس ــ إذن ــ للقسم لفظ واحد، وإنما له أساليب متعددة، ودلالات مختلفة، وألفاظ عدة [4].

---

(1) سورة آل عمران ١٨٧ . الزركشى ١/ ٤٥ ــ ٦ . معترك ١/ ٤٥٢ . الإتقان ٢/ ١٧٠ . فمحاوى ٣/ ٢٥ . وأتى به غير منسوب : العمرى ٢٤٩ .

(2) إمعان ١٩ ، ٢٠ . وانظر السامرائى ٤٧ .

(3) مباحث ٣٠٨ .

(4) التعبير ٢٣٨ .

١ ـ الشـــــهادة

فسّـــــر عبد الله بن عباس الشهادة فى آيـــة الوصية [١] باليمين [٢]. ونسب ابن الجوزى هذا التفسير إلى مجاهد [٣].

وذكـــــر الطبرى أن للشهادة عدة معان ، ولكن أَولى المعانى بقوله تعالى : ﴿ شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ ﴾ اليمين [٤]. وكذلك فعل فى آيات اللعان [٥]. وعلل التسمية بأنها مأخوذة من قول القائل : أشهد بالله إنه لمن الصادقين فيما رمى به زوجته[٦] .

وذكـــــر القـــرطبى أن أبا بكر عبد الله بن أحمد القفال (٣٢٧ــ ٤١٧/ ٩٣٨ــ١٠٢٦) اختار هذا القول [٧].

---

(١) سورة المائدة ١٠٦ .

(٢) الطبرسى ٧/ ٢٢٨ . أبو حيان ٤/ ٤٦ . الآلوسى ٧/ ٥١ .

(٣) زاد ٤٤٥ .

(٤) جامع ٧/٦٦ ، ٧٩ ، ١٨/ ٦٤ . ابن عطية ٥/ ٨٢ . القرطبى ٦/ ٣٤٨، ٣٥٩ . الطوسى ٤/ ٤٢ . البغوى ٣/ ١٤ . الزمخشرى ١/ ٦٨٨ . ابن العربى ٢/ ٧١٠ ــ ١ . ابن الجوزى ٢/ ٤٤٥ ، ٤٥٢ . الرازى ٣٠/ ٨٣ . أبو حيان ٤/ ٤٠ ، ٤٦ . الآلوسى ٧/ ٥١ ، ٢٨/ ١٠٥ . المنار ٧/ ٢١٩ .

(٥) ســـورة النور ٦ ــ ٩ . جامع ١٨/ ٦٤ . البغوى ٣/ ١١٤ . القرطبى ٦/ ٣٤٧، . الآلوسى ٧/ ٥١ .

(٦) جامع ١٨/ ٦٤ . وأتى به دون نسبة : الطوسى ٤/ ٤٢ .

(٧) الجامع ٦/ ٣٤٨ .

وخـــالفهم الطوســـى ورأى تفســـير الشهادة بما يُدلَى به عند الحكام لإقامة الحقوق أقوى وأليق بالقصة [1] .

وذهب الراغب الأصفهانى إلى أن الفعل (شهد) على ضربين :
أحدهما جار مجرى العِلم .

والثانى يجرى مجرى القسم . فيقال أشهد بالله أن زيدا منطلق، فيكون قسما. ومنهم من يقول : إن قال : أشهد، ولم يقل : بالله ، يكون قسما أيضا [2].

وعلل الطبرسى التسمية بأن اليمين كالشهادة فيما يحلف عليه [3].

واســـتدل الزركشى على تفسير (نشهد) فى سورة المنافقون بـــ (نحلف) بقوله تعالى : ﴿آتخذوا أيمانهم جُنَّة ﴾ [4].

وذكـــر عبد الحميد الفراهى أن للقسم كلمات لم تذهل عن معانيها الأصلية، أى لم تفقدها .

---

(1) التبيان ٤٢/٤ . وأتى به دون نسبة : الطبرسى ٧/ ٢٢٢ . ابن عطية ٨٣/٥ . القـــرطبى ٦/ ٣٤٨ .

(2) المفردات ٢٦٨ . وأتى به دون نسبة : المنار ٧/ ٢١٩ .

(3) مجمع ٧/ ٢٢٨ . الآلوسى ٥١/٧ . وأتى به دون نسبة : ابن الجوزى ٢/ ٤٥٢ . القـــرطبى ٦/ ٣٤٨ . أبو حيان ٤/ ٤٦ .

(4) الآيتـــان ١، ٢ . البرهان ٣/ ٤٥ . وانظـــر معترك ١/ ٤٥٠ . الإتقان ٢/ ١٦٩ . الفراهى ٢٣. القاضى ٨٤ . المدخل ١/ ٥٠٠ .

وذكـــر مـــنها " الشهادة " . وقال فى تعليل ذلك والبرهنة عليه : لم يكونوا يقسمون إلا على رؤوس الأشهاد، الذين كانوا شهداء على أيمانهم لتأكيدها . فإن الرجل يجتنب أن يجعل نفسه كاذبا فى عيون الناس. وأصل هذا التأكيد أن المرء إذا قـــال : أشـــهد به ، فقد صرح بأنه يقول بعلمه ومشهده لا بسماعه ، فلا يمكن له العذر إن كذب .

ثم ترى صريح قولهم فى أقسامهم : أنا أشهد ، والله يشهد، والله يعلم . وهذا فى أكـــثر الـــلغات . فإنـــا نرى الأمم فى المشرق والمغرب ـــ مع اختلاف كثير فى عـــاداتهم ـــ لا يختلفون فى أنهم إذا قالوا : الله شهيد على ذلك، أو ما يشبهه ، فقد أرادوا به القسم [1].

ويفصل هذه القضية ما جاء فى القرآن من التصريح بكون الشهادة والإشهاد يمينا ، حيث قال : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّـــكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ۝ اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [2] فسمى الشهادة منهم أيمانهم [3].

---

(١) إمعان ٢١ ـــ ٣ ، ٣١ ـــ ٢ .

(٢) سورة المنافقون ١ ـــ ٢ .

(٣) إمعان ٢٣ . أمين ٢٣٨ .

٢ ـ اللام

اتفق النحاة منذ شيخهم على وجود صلة بين أحد اللامات والقسم، غير أنهم اختلفوا كثيرا فى التعبير عن هذه الصلة .

فقال سيبويه : سألت الخليل عن قوله : لَتفعلن ، إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يُحلف به . فقال : إنما جاءت على نية اليمين ، وإن لم يتكلَّم بالمحلوف به . ومثل ذلك ﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ ﴾ [١] إنما دخلت على نية اليمين [٢] .

وقال يحيى بن زياد الفراء (١٤٤ـ ٧٦١/٢٠٧ ـ ٨٢٢) : كأن اللام يمين، إذ صارت تُلْقَى بجواب اليمين ، وهو وجه الكلام [٣].

وأشهر ما أُطلق عليها وأوسعها انتشارا : لام القسم [٤].

---

(١) سورة الأعراف ١٨ .

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٦ ، ١٠٨ ، ٢١٧/٤ . وانظر أبو حيان ٢/ ٥١٠ . الفراهى ١٨ ـ ٩ . أمين ٢٣٨ .

(٣) معانى ١/ ٢٢٥ .

(٤) الأخفش ٥١٤ . الطبرى ٣/ ٢٣٥ ، ٨/ ١٠٣ ، الطوسى ٢/ ٥١٤ ـ ٥ . الراغب ٤٦٠ . البغوى ٣/ ٢١٩ . ابن عطية ٥/ ٤٥٠ . ابن الجوزى ١/ ٤١٥ ، ٣/ ١٧٨ . الرازى ٨/ ١٠٥ . القرطبى ٧/ ١٧٦ .

ووصفها الطبرى بلام اليمين [1]، والطوسى بالخلف من لام القسم [2]، والزمخشرى بالموطئة للقسم[3] ، والطبرسى بالمتعلقة بالقسم [4]، والرازى بالمتلقية للقسم [5]، والقرطبى بمعتمد القسم [6].

وذكر الراغب الأصفهانى أنها تدخل على الاسم نحو قوله ﴿ يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ﴾ [7]وعلى الفعل الماضى نحو﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لأُوْلِي الأَلْبَابِ﴾ [8]وعلى الفعل المستقبل ، غير أنه تلزمها إحدى نونى التوكيد نحو ﴿ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ [9].

وعلل الآلوسى تسميتها بالموطئة للقسم بأنها تسهل فهم الجواب على السامع[10].

وعلق الفراهى على قول سيبويه قائلا : وعلى هذا الأصل كل ما ترى فى القرآن من لام اليمين [11].

وأحب أن أذكر أن كثيرا من العلماء أورد أكثر من اسم من الأسماء التى ذكرتها، كما تبين التعليقات .

---

(1) جامع ٣/ ٢٣٥ . الفراهى ١٩ . أمين ٢٣٨ .

(2) التبيان ٢/ ٥١٤ ــ ٥ .

(3) الكشاف ١/ ١٧٩ . أبو حيان ٢/ ٥٠٩ ، ٤/ ٥٧٧ . الشوكانى ٥/ ٤٦٩ . الآلوسى ٣/ ٢١٠ ، ٢٣٩/٣٠ .

(4) المحرر ٣/ ١٩٥ . الطبرسى ٣/ ١٢٩ .

(5) مفاتيح ٨/ ١٠٣ .

(6) الجامع ٤/ ١٢٥ .

(7) سورة الحج ١٣ .

(8) سورة يوسف ١١١ .

(9) سورة آل عمران ٨١ .

(10) روح ٣/ ٢١٠ .

(11) إمعان ١٨ ــ ٩ . أمين ٢٣٨ .

٣ ـ مثابة القســـم

وقـــال أبو عبيدة معمر بـــن المثنى (١١٠ــ ٢٠٩ / ٧٢٨ ــ ٨٢٤) عـــن قوله تعالى : ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ [١] مجازها مجاز القسم، كقولـك : والـذى أخرجك ربك ، لأن (ما) فى موضع (الذى) [٢]. أراد أنها بمثابة القسم .

٤ ـ القســـم

ونقـــل الرازى عن على بن أحمد الواحدى (١٠٧٦/٤٦٨) قال : إنما سمى الـيمين بالقسم لأن اليمين موضوعة لتوكيد الخبر الذى يخبر به الإنسان : إما مثبتا للشىء وإما نافيا. ولما كان الخبر يدخله الصدق والكذب، احتاج المخبر إلى طريق بـــه يتوصل إلى ترجيح جانب الصدق على جانب الكذب، وذلك هو الحلف. ولما كانت الحاجة إلى ذكر الحلف إنما تحصل عند انقسام الناس ــ عند سماع ذلك الخبر ــ إلى مصـــدق بـــه ومكذب ، سموا الحلف بالقسم. وبنوا تلك الصيغة على أَفْعَل فقـــالوا : أقسم فلان يُقسم إقساما . وأرادوا أنه أكد القسم الذى اختاره ، وأحال الصدق إلى القسم الذى اختاره بواسطة الحلف واليمين [٣].

---

(١) سورة الأنفال ٥ .

(٢) مجاز ١/ ٢٤٠ .

(٣) مفاتيح ١٣ / ١١٧ .

وقـــال الراغب الأصفهانى: أقسم : حلف . وأصله من القسامة، وهى أيمان تُقْسم على أولياء المقتول. ثم صار اسما لكل حَلِف ، قال : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ [1] .

وقال الفراهى : أما القسم فهو ــ فى أصله ــ للقطع ، ومنه قسمت الشىء وقسّمته . والقطع يستعمل لنفى الريب والشبهة . ولذلك شواهد كالصريمة والجزم والقـــول الفصل والإبانة والصدع والقطع. فهذا هو الأصل . ثم اختص القسم من بين هذه الألفاظ بشدة الفصل بالقول. واستعماله من باب الإفعال لخاصية المبالغة ، كقولهم : أسفر الصبح [2].

وقـــال مناع القطان : الأقسام : جمع قَسَم ، بمعنى الحلف واليمين. والصيغة الأصـــلية للقســـم أن يؤتى بالفعل أقسم أو أحلف، متعديا بالباء إلى المقسم به . ثم يـــأتى المقسم عليه ، وهو المسمى بجواب القسم ، كقوله : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لاَ يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ ﴾ [3].

وقال د. شعبان محمد إسماعيل : أما القسم فهو اسم مصدر أو المعنى الحاصل بالمصدر [4].

وقـــال د. يوســـف خليف : اقتصر ورود مادة (ق س م) على الآيـــات المكية [5].

---

(١) سورة النحل ٣٨ . المفردات ٤٠٣ . المدخل ١/ ٤٩٩ . وأتى به غير منسوب : الآلوسى ١٨ / ١٩٩ .

(٢) إمعان ٢٠ . أمين ٢٣٨ . وانظر المدخل ١/ ٤٩٩ .

(٣) سورة النحل ٣٨ . مباحث ٣٠٠ . وانظر أمين ٢٣٩ . شحاتة ٢٧٢ . السامرائى ٤٦ .

(٤) المدخل ١/ ٤٩٩ .

(٥) دراسات ٢١٢ .

٥ ـ الأليـــــــــة

ذكـــر الـــراغب الأصفهانى أن معنى آليت حلفت، كقوله : ﴿ وَلاَ يَأْتَلِ أُوْلُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ ﴾ [١]. والأَلِيَّة : الحلف المقتضى لتقصيرٍ فى الأمر الذى يُحلَف عليه. وجُعل الإيلاء فى الشرع للحلف المانع من جماع المرأة [٢] .

وقال الفراهى : ربما كفوا عن شىء من غير شرط ، وسموه ألية ، كما جاء فى القـــرآن : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [٣] ثم توسع استعمالها فصار قولهم آليت مرادف أقسمت . قال طرفة بن العبد :

فآليت لا ينفك كشحى بطانة لعضب رقيق الشفرتين مهند

وهذا كثير فى كلامهم [٤].

---

(١) سورة النور ٢٢ .

(٢) المفردات ٢٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٢٦ .

(٤) إمعان ١٨ ، ٢٠ . أمين ٢٣٨ .

٦ ـ الحلـــــــف

قال الراغب الأصفهانى : الحَلف : أصله اليمين الذى يأخذ بعضهم عن بعض بهـــا العهد ، ثم عُبِّر به عن كل يمين ، قال : ﴿وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ﴾ [١] أى مكثار للحلف، وقال : ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا﴾ [٢].

وقـــال الفراهى : وأما الحلف فمعناه القطع والحدة، فيشابه كلمة القسم . يقال : سِنان حليف : أى قاطع . ولسان حليف : أى حديد ذلق . وعند الأزهرى: هـــذا مـــأخوذ مـــن الحلف، وهو نبات أطرافه محددة . فقولهم : حلف على أمر، كقولهـــم : قطع به . وهذا هو الأصل. ثم اختص مثل القسم بشدة الفصل والجزم فى القـــول . ولذلك لا يلزمه المقسم به . ألا ترى أنهم إذا عقدوا الموالاة بينهم بأى طـــريق كـــانت سموها حلفا ؟ وقد علمت طرق الحلف المختلفة التى لم يحلفوا فيها بشىء [٣].

وصـــرح د. شـــعبان محمـــد إسماعيل: أما الحلف وأصله المحالفة والمعاهدة والـــتعاهد بـــين القوم . وعند حصول التحالف والتعاهد بين الناس يقع توكيدها بالأيمان . فصاروا يطلقون الحلف، ويريدون اليمين نفسه [٤].

---

(١) سورة القلم ١٠ .

(٢) سورة التوبة ٧٤ . المفردات ١٢٩ .

(٣) إمعان ٢١ . أمين ٢٣٨ .

(٤) المدخل ١/ ٥٠٠ . وانظر السامرائى ٤٦ .

وأعـــلن د. يوسف خليف : من الظواهر الطريفة أن مادة " حلف " لم ترد إلا فى الآيـــات المدنيـــة، ولم ترد فى المكية إلا فى آية واحدة ، هى : ﴿وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ﴾ .

وفى كـــل مواضـــع ورودها جاءت فى مقام الحنث باليمين . ومن هنا لم ترد مقترنة بالله . ولعل ذلك الذى جعل صاحبى لسان العرب والقاموس المحيط وغيرهما مـــن عـــلماء اللغة يذكرون أن الحلف معناه القسم ، غير أن الحلف الذى ورد فى القرآن لا يصح أن يكون مرادفا للقسم . ولعله أيضا هو الذى جعل الزمخشرى فى " أساس البلاغة " يربط بين الحلف والحنث والأيمان الكاذبة [1].

٧ ـ العلـــــــــم

وذهب الراغب الأصفهانى إلى أن علم تجرى مجرى شهد فى القسم. ولذلك يجاب بجواب القسم نحو قول الشاعر

* ولقد علمتُ لَتأْتِيَنَّ مَنِيَّتى [2] *

وقال الفراهى : كان من صريح قولهم فى أقسامهم : الله يعلم [3].

---

(١) دراسات ١١٢ .

(٢) المفردات ٢٦٨ .

(٣) إمعان ٢٣ ، ٣١ .

٨ ـ العهـــــــد

قال الراغب الأصفهانى :قال تعالى:﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً﴾ [١] أى أوفوا بحفظ الأيمان [٢].

٩ ـ اليميـــن

قـــال الراغب الأصفهانى: اليمين ـــ فى الحلف ـــ مستعار من اليد، اعتبارا بما يفعله المعاهد والمحالف وغيره، قال : ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا﴾ [٣] .

وقـــال الفراهى : ربما عبروا عن التأكيد بأخذ اليمين، كما علمنا من أحوال الـــروم والعرب والعبرانيين . فإذا أخذ بعضهم يمين بعض عند المعاهدة ، أفصحوا بعـــزمهم وتأكيده، كأنهم قالوا : إننا قد وصلنا أمرنا ورهنّا به أيماننا . ولذلك سموا القسم يمينا . وربما صرحوا بهذا المعنى كما قال جَسّاس :

سأؤدى حق جارى ويدى رهن فعالى

ومـــن هنا تضمن القسم معنى الكفالة والضمانة. وهذا معلوم وباق فى أخذ اليمين للبيعة، وصفق اليد فى البيع والشراء [٤].

---

(١) سورة الإسراء ٣٤ .

(٢) المفـــردات ٣٥٠ .

(٣) سورة القلم ٣٩ . المفردات ٥٥٣ .

(٤) إمعان ١٤ ـــ ٥ . وانظر حسين ٤٥ . القطان ٣٠١ . أمين ٢٣٧ . شـــحاتة ٢٧٢ . المدخل ١/ ٥٠٠ . السامرائى ٤٧ ـــ ٥٠ .

ونـــرى العـــبرانيين عـــبروا عن القسم باليمين . فجاء فى الزبور : « الذين أفواهم تنطق سوءا، ويمينهم يمين كذب » [1].

التفرقة بين الصيغ

لمـــا كانت صيغ القسم متعددة، فقد حاول بعض العلماء التمييز بينها. فقال أبـــو هلال الحسن بن عبد الله العسكرى (بعد ٣٩٥/١٠٠٥) : القسم أبلغ من الحلف ، لأن معنى قولنا : أقسم بالله ، أنه صار ذا قسم بالله . والقسم : النصيب. والمـــراد أن الـــذى أقسم عليه من المال وغيره، قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله. والحلف من قولك: سيف حليف، أى قاطع ماض . فإذا قلت: حلف بالله ، فكأنك قلت : قطع المخاصمة بالله .

فـــالأول أبـــلغ كأنـــه يتضمن معنى الآخر، مع دفع الخصم ، ففيه معنيان. وقولـــنا : حلف، يفيد معنى واحدا، وهو قطع المخاصمة فقط. وذلك أن من أحرز الشيء باستحقاق فى الظاهر ، فلا خصومة بينه وبين أحد فيه . وليس كل من دفع الخصومة فى الشيء فقد أحرزه .

والـــيمين اســـم للقســـم مستعار. وذلك أنهم ـــ إذا تقاسموا على شيء ـــ تصافقوا بأيمانهم، ثم كثر ذلك حتى سمى القسم يمينا [2].

---

[1] إمعـــان ١٥ .

[2] الفروق ٤٧ . إسماعيل ٣٧٣ .

وقال الفراهى : ذكرنا أن القسم ربما يهين قدر المرء ويذهب بشرفه . فانظر كيـــف ينبه القرآن على هذا الأمر ، باستعماله كلمة " الحلف " فيمن يصغر نفسه بيميـــنه ، ويلح حيث لا يلح شريف. فترى فى سورة براءة ذكر القسم من المنافقين فى ســـبعة مواضع ، لم يأت به إلا بكلمة الحلف لدناءتهم وكذبهم فى اعتذارهم. وما جـــاءت هذه الكلمة فى سائر القرآن إلا حيث تشنع لما فيها من قلة المبالاة بشرف الـــنفس، والتروع إلى مايلقيها فى الكذب والإلحاح. ولذلك لما أراد النابغة الذبيانى الغلو فى تضرعه عند النعمان بن المنذر قال :

حلفت، فلم أترك لنفسك ريبة وليس وراء الله للمرء مذهب

وهـــو أبـــلغ الشعراء عند الرهبة . ولذلك قيل : "أشعرهم امرؤ القيس إذا ركب، والأعشى إذا طرب، وعنترة إذا غضب، والنابغة إذا رهب " [1].

---

[1] إمعان ٦٥ .

د ـ أدوات القســـــم

أول مـــن تصدى لأدوات القسم الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه . قال الثانى فى كتابه : للقسم والمقسم به أدوات فى حروف الجر .

وأكثرها الواو ، ثم الباء، ويدخلان على كل محلوف به [١].

ثم الـــتاء، ولا تدخـــل إلا فى واحد { هو لفظ الجلالة } [٢]، وذلك قولك : والله لأفعلن ، وبالله لأفعلن ، ﴿ وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [٣].

وقـــال الخليل : إنما تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به، كمـــا تضيف مررت به بالباء، إلا أن الفعل يجيء مضمرا فى هذا الباب . والحلف توكيد [٤].

وقد نقول : تالله ، وفيها معنى التعجب [٥].

والواو لازمة لكل اسم يُقسَم به ، والباء [٦].

---

(١) ٣/ ٤٩٦ ، ٤ / ٢١٧ .

(٢) ٣/ ٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٤/ ٢١٧ . أبو حيان ٦/ ٣٢١ . وأتى به غير منسوب : الطوســـى ٧/ ٢٢٨ . القرطبى ١١/ ٢٩٧ . ابن القيم ١/ ٤٩ . ابن هشـــام ١/ ١٢٣ . معتـــرك ١/ ٤٥٤ . الإتقان ٢/ ١٧١ . القطان ٣٠١ . أمين ٢٣٩ . شحـــاتة ٢٧٢ . المدخـــل ١/ ٥٠١ . خليف ١١٢ . إسماعيل ٣٦٩.

(٣) سورة الأنبياء ٥٧ . الكتاب ٣/ ٤٩٦ .

(٤) الكتاب ٣/ ٤٩٧ .

(٥) الكتاب ٣/ ٤٩٧ . وانظر الزمخشرى٣/ ١٢٢. أبو حيان ٦/ ٣٢٢ . ابن هشام ١/ ١٢٣ . الآلوسى ١٧/ ٦١ .

(٦) الكتاب ٣/ ٤٩٩ .

وعلل الطوسى اختصاص التاء باسم الله بأنها بدل من الواو [١]، والواو بدل من الباء[٢] ، فهى بدل من بدل [٣].

وميـــز الزمخشـــرى بين هذه الحروف فقال : فإن قلت : ما الفرق بين الباء والتاء ؟

قلت : إن الباء هى الأصل [٤]، والتاء بدل من الواو المبدلة منها [٥].

وواو القسم مُطَّرح معها إبراز الفعل اطراحا كليا [٦]. فكان لها شأن خلاف شـــأن الـــباء: حيث أُبرز معها الفعل وأُضمر[٧] . فكانت الواو قائمة مقام الفعل والباء، سادة مسدهما معا . والواوات العاطفات نوائب عن هذه الواو[٨] .

---

(١) التبيان ٧/ ٢٢٨ . وانظر الرازى ٢٢/ ١٥٧ . أبو حيان ٦/ ٣٢٢ . الآلوسى ١٧/ ٦١ .

(٢) التبيان ٧/ ٢٢٨ . وانظر القرطبى ١٥/ ١٤٣ . ابن القيم ١/ ٤٨ ــ ٩ . معترك ١/ ٤٥٤. الإتقان ٢/ ١٧١ . القطان ٣٠١ . أمين ٢٣٩ . شحاتة ٢٧٢ . المدخل ١/ ٥٠١ . قمحاوى ٣/ ٢٦ . العمرى ٢٤٧ . إسماعيل ٣٦٩ .

(٣) التبيان ٧ / ٢٢٨ .

(٤) الكشاف ٣/ ١٢٢ . أبو حيان ٦/ ٣٢١ . وأتى به دون نسبة : الـــرازى ٢٢/ ١٥٧ . أبو حيان ٦/ ٣٢٢ . الآلوسى ٦١/١٧ .

(٥) الكشاف ٣/ ١٢٢ . وأتى به دون نسبة : الرازى ٢٢/ ١٥٧ . أبو حيان ٦/ ٣٢٢ . الآلوسى ٦١/١٧ . الفراهى ٢٢ .

(٦) الكشاف ٤/ ٧٥٨ . وأتى به غير منسوب : أبو حيان ٨/ ٤٨٠ . الآلوسى ١٨٠/٣٠ . إسماعيل ٣٦٩ .

(٧) الكشاف ٤/ ٧٥٨ . وأتى به غير منسوب : أبو حيان ٨/ ٤٨٠ . ابن هشام ١/ ١١٢ . الآلوسى ٦١/١٧، ١٨٠/٣٠ . العمرى ٢٤٩ .

(٨) الكشاف ٤/ ٧٥٨ . وأتى به غير منسوب : أبو حيان ٨/ ٤٨٠ . الآلوسى ٦١/١٧ . العمرى ٢٤٩ .

وذهب الرازى إلى أنه ليس للقسم ــ فى الأصل ــ حرف . لكن الباء والواو استعملتا فيه لمعنى عارض . وذلك لأن الباء التى فى أصل القسم هى الباء التى للإلصاق والاستعانة . فكما يقول القائل : استعنت بالله ، وكتبت بالقلم ، يقول أيضا : أقسمت بالله [١].

ولما كثر القسم فى الكلام ، استُغنى عن ذكره ، على حين لم يكثر غيره من الاستعمالات كثرته، فلم يُستغنَ عنه [٢].

ثم خشى المتكلم أن يقع التباس، فأبدل الباء تاء [٣]. وبقيت خشية المتكلم أن تلتبس تاء القسم هذه بتاء الخطاب والتأنيث فأبدلها واوا [٤].

وعلل أبو حيان عد الزمخشرى الباء أصل حروف القسم بأنها أوسع هذه الحروف، إذ تدخل على الظاهر والمضمر[٥]، ويُصرَّح بفعل القسم معها ويحذف [٦].

وعلق على قوله إن بعض هذه الحروف مبدل من بعض بأن هذا شىء قاله كثير من النحاة، ولا يقوم عليه دليل . وقد رد عبد الرحمن بن عبد الله السهيلى (٥٠٨ ــ ٥٨١/ ١١١٤ ــ ١١٨٥) هذا القول . والذى يقتضيه النظر أنه ليس شىء منها أصلا لآخر [٧].

---

(١) مفاتيح ٢٨/ ٢٤٠ .

(٢) مفاتيح ٢٨/ ٢٤٠ . وانظر ابن القيم ١/ ٤٨ .

(٣) مفاتيح ٢٨ / ٢٤٠ .

(٤) مفاتيح ٢٨ / ٢٤٠ ــ ١ .

(٥) البحر ٦/ ٣٢١ . وانظر ابن هشام ١/ ١١٢ . الآلوسى ١٧ / ٦١ .

(٦) البحر ٦/ ٣٢٢ . وانظر ابن هشام ١/ ١١٢ . الآلوسى ١٧ / ٦١ .

(٧) البحر ٦/ ٣٢٢ . الآلوسى ١٧ / ٦١ .

وعـــلى زيادة التعجب فى التاء فقال : نصوص النحاة أن التاء يجوز أن يكون معها تعجب ويجوز ألا يكون [١]، واللام هى التى يلزمها التعجب فى القسم [٢].

وقد رأينا آنفا نص سيبويه لا يتفق كل الاتفاق مع ما قاله أبو حيان عن التاء، وإنمـــا يتفق معه فى اللام، فقد قال سيبويه : ولا تجىء اللام إلا أن يكون فيها معنى التعجب [٣].

وأجمل ابن القيم الآراء فقال : لما كان القسم يكثر فى الكلام اختُصر، فصار فعل القسم يحذَف ، ويكتَفى بالباء. ثم عوِّض من الباء الواو فى الأسماء الظاهرة [٤]، والتاء فى اسم الله . وقد نُقل : تَربِّ الكعبة [٥].

وتبع ابن هشام أبا حيان فقال : خصت الباء ــ لكونها أصل حروف القسم ــ بما يلى :

- جواز ذكر الفعل معها نحو : أقسم بالله لتفعلن .
- دخولها على الضمير نحو : بك لأفعلن .
- اســـتعمالها فى القسم الاستعطافى نحو : بالله هل قام زيد ؟ أى أسألك بالله مستحلفا [٦].

---

(١) البحر ٦/ ٣٢٢ . الآلوسى ١٧ / ٦١ .

(٢) البحر ٦/ ٣٢٢ . الآلوسى ١٧ / ٦١ .

(٣) ٣ / ٤٩٧ .

(٤) التبيان ١/ ٤٨ ــ ٩ . معترك ١/ ٤٥٣ ــ ٤ . الإتقان ٢/ ١٧١ . قمحاوى ٣/ ٢٦ . وأتى به دون نسبة : القطان ٣٠١ . أمين ٢٣٩ .شحاتة ٢٧٣ . وانظر ابن هشام ١/ ٤٠٠. المدخل ١/ ٥٠١ . العمرى ٢٤٧ . إسماعيل ٣٦٩ .

(٥) التبيـــــان ١/ ٤٩ .

(٦) مغنى ١/ ١١٢ . وأتى به دون نسبة : إسماعيل ٣٦٩ .

وســـوغ الآلوسى قول الزمخشرى بأن الواو قائمة مقام الباء بالمناسبة بينهما، من حيث كونهما شفويتين ، ومن حيث أن الواو تفيد معنى قريبا من معنى الإلصاق، على ما ذكره كثير من النحاة [١] .

وعنيت د. عائشة عبد الرحمن بالقسم بالواو بخاصة. فوجدت أن القسم بها فى مســـتهل السور جاء مع : الضحى ، والليل ، والفجر : وليال عشر، والعصر، والـــتين، والزيـــتون، والـــنجم إذا هوى، والعاديات ضبحا ، والنازعات غرقا ، والذاريـــات ذروا ، والصافات صفا ، والسماء والطارق ، والسماء ذات البروج، والشـــمس وضـــحاها ، والطور وكتاب مسطور[٢]، وكلها سور مكية . ولم تأت سورة مدنية مبدوءة بهذه الواو [٣].

وجـــاء القسم " والليل " وحده ست مرات، يطرد فيها مجيء الواو فى صدر الآيات [٤].

ولاحظَ د. يوسف خليف أن " تالله " وردت فى الآيات المكية فقط [٥].

---

(١) روح ١٧ / ٦١ .

(٢) الإعجاز ٢٢٧ ــ ٨ . وانظر خليف ٩٩ .

(٣) الإعجاز ٢٢٨ . وانظر أمين ٢٤٦ . شحاتة ٢٧٨ . خليف ٩٨ .

(٤) الإعجاز ٢٢٩ .

(٥) دراسات ١١١ ــ ٢ .

تعدد المقسم به

ذهب الخليل بن أحمد الفراهيدى (١٠٠ــ١٧٠/٧١٨ــ٧٨١) إلى أن المقسم به إذا تعدد فالواو التى بين المقسمات بها واو عطف ولا تصلح أن تكون واو قسم أخرى .

روى عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه (١٤٨ــ١٨٠/٧٦٥ــ٧٩٦) : قال الخليل فى قوله ــ عز وجل : ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ [١] الواوان الأُخريان ليستا بمنزلة الأولى ، ولكنهما اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء فى قولك :مررت بزيد وعمرو، والأولى بمنزلة الباء والتاء. ألا ترى أنك تقول: والله لأفعلن ، ووالله لأفعلن، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء .

قلت للخليل : فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى ؟

فقال : إنما أقسم بهذه الأشياء على شىء واحد. ولو كان انقضى قسمه بالأول على شىء ، لجاز أن يستعمل كلاما آخر ، فيكون كقولك: بالله لأفعلن ، بالله لأخرجن اليوم . ولا يقوى أن تقول : وحقّك وحق زيد لأفعلن، والواو الآخرة واو قسم . لا يجوز إلا مستكرها، لأنه لا يجوز هذا فى محلوف عليه ، إلا أن تضم الآخر إلى الأول، وتحلف بهما على المحلوف عليه ، وتقول : وحياتى ثم حياتك لأفعلن . فثم هاهنا بمنزلة الواو [٢].

---

(١) سورة الليل ١ ــ ٣ .

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠١ . الزمخشرى ١/ ٢٥ . النيسابورى ١/ ١٢٤ . الآلوسى ٢٣ / ٦٤ . وانظر الأخفش ٧٤٠ . ابن هشام ١/ ٤٠٠ .

وعـــنى الزمخشـــرى بالفـــاء الواقعة بين الأقسام المتعددة . فتساءل فى سورة الصافات : فإن قلت : ما حكم الفاء إذا جاءت عاطفة فى الصفات ؟ .

قلت : إما أن تدل على ترتب معانيها فى الوجود كقوله :

يا لهف زيابة للحارث الصا بح فالغـــانم فالآئب

كأنـــه قيل : الذى صبح فغنم فآب ؛ وإما على ترتبها فى التفاوت من بعض الوجـــوه، كقولـــك: خذ الأفضل فالأكمل ؛ وإما على ترتب موصوفاتها فى ذلك كقوله : رحم الله المحلقين فالمقصرين [1].

وعلق الشوكانى على هذا القول : فى الكل نظر [2].

وقـــال الـــرازى : وقع القسم من الله بأمر واحد كما فى قوله : ﴿وَالْعَصْرِ﴾ وبحرف واحد ، كما فى قوله : ﴿ص﴾ .

ووقع بأمرين كما فى قوله : ﴿وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ وبحرفين كما فى قوله : ﴿طه﴾ .

وبثلاثة أمور كما فى قوله : ﴿ والصافات ... فالزاجرات ... فالتاليات﴾ وبثلاثة أحرف كما فى ﴿ ألم ﴾ .

وبأربعة أمور كما فى ﴿الذاريات﴾ ، وبأربعة أحرف كما فى ﴿ المص ﴾ .

وبخمسة أمور كما فى ﴿والطور﴾ ، وبخمسة أحرف كما فى ﴿ كهيعص ﴾.

ولم يقســـم بأكثر من خمسة أشياء إلا فى سورة واحدة، وهى (الشمس) ، ولم يقسم بأكثر من خمسة أصول ، لأنه يجمع كلمة الاستقال [3].

وفى موضع آخر ذكر أنه أقسم ـــ فى سورة الشمس ـــ بسبعة أشياء [4].

---

(1) الكشاف ٤/ ٣٤ . أبو حيان ٧/ ٣٥١ ـــ ٢ . وانظر الآلوسى ٢٣ / ٦٧ .

(2) فتح ٤/ ٣٧٤ .

(3) مفاتيح ٢٨ / ١٢٦ . (٤) مفاتيح ٣١ / ١٧٢ .

و- زيـــــادة إى

قـــال سيبويه : تقول : إى والله ، ونعم والله[1] ، أى أن الاثنين بمعنى واحد فى القسم [2].

وأعـــلن عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ــ٢٧٦/٨٢٨ــ٨٨٩) أنها بمعنى بـــلى [3]، وأنها لا تأتى إلا قبل اليمين صلة لها [4]، واستشهد بقوله ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [5].

وقال الراغب الأصفهانى : إى كلمة موضوعة لتحقيق كلام متقدم [6].

وذكر الزمخشرى أنها ترد فى القسم خاصة [7]، كما كان (هل) بمعنى (قد) فى الاستفهام خاصة [8].

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٠١ .

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠١ . وانظر الطوسى ٥/ ٣٩٢ . البغوى ٤/ ١٣٧ . الزمخشرى ٢/ ٣٥٢ . ابن عطية ٦/ ١٦٥ : الطبرسى ١١/ ٦ . ابن الجوزى ٤/ ٣٩ . القـــــرطبى ٨/ ٣٥١ . ابن هشام ١/ ٨٠ . الآلوسى ١١/ ١٣٦ .

(٣) تأويل ٤٢٤ .

(٤) تأويل ٤٢٤ . وانظر ابن عطية ٦/ ١٦٥ . أبو حيان ٥/ ١٦٩ .

(٥) سورة يونس ٥٣ .

(٦) المفردات ٣٤ .

(٧) الكشاف ٢/ ٣٥٢ . أبو حيان ٥/ ١٦٨ . وانظر الآلوسى ١١/ ١٣٦ .

(٨) الكشاف ٢/ ٣٥٢ . أبو حيان ٥/ ١٦٨ . وانظـــر الزركشى ٣/ ٤٤ . الآلوســـى ١١/ ١٣٦ . المنار ١١/ ٢٩٤ .

وصـــرح ابن عطية بأنها يجيء بعدها حرف القسم وقد لا يجيء ، تقول: إى وربى ، وإى ربى [1].

ووصفها القرطبى بأنها كلمة تحقيق وإيجاب وتأكيد [2].

ز ـ اقتران القسم بالشرط

قـــال سيبويه : لوقلت : والله ، إن تأتنى آتكَ ، لم يجز . ولوقلت: والله من يأتنى آته ، كان محالا . واليمين لا تكون لغوا ، لأنها لآخر الكلام وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين .

وتقـــول : أنـــا ـــ والله ـــ إنْ تأتنى لا آتِك ، لأن الكلام مبنى على (أنا) . فالقســـم هاهـــنا لغو . فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه . ألا ترى أنك تقول : لئن أتيتنى لا أفعلُ ذاك ، لأنها لام قسم [3].

ووضح الزركشى كلام سيبويه فقال :

القســـم والشـــرط يدخل كل منهما على الآخر، فإن تقدم القسم، ودخل الشـــرط بينه وبين الجواب، كان الجواب للقسم، وأغنى عن جواب الشرط. وإن عكس فبالعكس . فأيهما تصدر كان الاعتماد عليه ، والجواب له .

---

(1) المحرر ٦ / ١٦٥ . أبو حيان ٥/ ١٦٩ .

(2) الجامع ٨/ ٣٥١ . وانظر الآلوسى ١١/ ١٣٦ .

(3) الكتاب ٣/ ٨٤ .

ومن تقدُّم القسم قــوله :﴿ لَئِنْ لَمْ تَنتَهِ لأَرْجُمَنَّك﴾ [1] تقديره : والله لئن لم تنته ... فاللام الداخلة على الشرط ليست بلام القسم، ولكنها زائدة، وتسمى الموطئة للقسم . ويعنون بذلك أنها مؤذنة بأن جواب القسم منتظر ، أى الشرط لا يصلح أن يكون جوابا، لأن الجواب لا يكون إلا خبرا .

والــذى يدل على أن الجواب للقسم لا للشرط دخول اللام فيه ، وأنه ليس بمجزوم؛ بدليل قوله ﴿ لَئِنْ اجْتَمَعَتْ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ﴾ [2]. ولو كان جواب الشرط لكان مجزوما [3].

ح - القسم بالجموع والأفراد

ولاحظ الرازى أن القرآن أقسم فى بعض السور بالجموع كما فى الذاريات، وفى بعضها بأفراد كما فى الطور . وتساءل: ما الحكمة من ذلك ؟ .

وأجاب : فى أكثر الجموع أقسم بالمتحركات. والريح الواحدة ليست بثابتة مســتمرة حتى يقع القسم بها، بل هى متبدلة بأفرادها، مستمرة بأنواعها. والمقصود لا يحصــل إلا بالتــبدل والتغير فقال ﴿ وَالذَّارِيَاتِ ﴾ إشارة إلى النوع المستمر إلى الفــرد المعين المستقر . وأما الجبل فهو ثابت قليل التغير، والواحد من الجبال دائم زمانا ودهرا. فأقسم فى ذلك بالواحد. وكذلك قوله ﴿ وَالنَّجْمِ ﴾ [4].

---

(١) سورة مريم ٤٦ .

(٢) سورة الإسراء ٨٨ .

(٣) البرهان ٣/ ٤٦ . وأتى به غير منسوب : القطان ٣٠٦ ــ ٨ .

(٤) مفاتيح ٢٨/ ٢٠٦ ــ ٧ . الرازى لعبد الحميد ٢٥٣ .

ط ـ القسم
بجموع السلامة للمذكر والمؤنث

ولاحظ الرازى أن الله أقسم بجموع السلامة المؤنثة فى خمس سور، ولم يقسم بجموع السلامة المذكرة فى سورة أصلا. فلم يقل : والصالحين من عبادى، ولا المقربين ، إلى غير ذلك؛ مع أن المذكر أشرف .

وعلل ذلك بأن جموع السلامة بالوار والنون ـ فى الأمر الغالب ـ لمن يعقل ، وقد ذكرنا أن القسم بهذه الأشياء ليس لبيان التوحيد إلا فى صورة ظهور الأمر فيه ، وحصول الاعتراف منهم به ؛ ولا للرسالة لحصول ذلك فى صور القسم بالحروف والقرآن . بقى أن يكون المقصود إثبات الحشر والجزاء . لكن إثبات الحشر لثواب الصالح وعذاب الطالح. ففائد ذلك راجع إلى من يعقل. فكان الأمر يقتضى القسم بغيرهم [٢].

ى ـ دخول إذا عليه

ولاحظ د. يوسف خليف ظاهرة أسلوبية أخرى، هى ورود (إذا) بعد القسم الصريح فى اثنتى عشرة آية كلها مكية. ويلفت النظر فى هذه الظاهرة أن القسم فى هذه الآيات كلها بمراحل الليل والنهار الزمنية :

﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾	النجم ١
﴿وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾	المدثر ٣٤

---

[٢] مفاتيح ٢٨ / ١٦٧ . الرازى لعبد الحميد ٢٥٣ .

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ * وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ التكوير ١٧، ١٨

﴿وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ﴾ الانشقاق ١٨

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ الفجر ٤

﴿وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاَهَا * وَالنَّهَارِ إِذَا جَلاَّهَا * وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا﴾ الشمس ٢ــ٤ .

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ الليل ١، ٢

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ الضحى ٢

ونقــل عن ابن هشام أن (إذا) فى هذه الآيات ظرف للحال . ثم علق على هــذا قــائلا : ربما كان الأقرب إلى سياق الآيات أن تكون للدلالة على استغراق الزمن . وكأن الله يقسم بهذه الظواهر الطبيعية ، التى هى من آيات خلقه وقدرته، ليــلفت النظر إلى أنها متجددة دائما ، وأنها ستظل متجددة على امتداد الزمان كله حتى تقوم الساعة [1].

٣ ـ حذف جزء منه

فطــن العــلماء مــنذ وقت مبكر إلى أن القرآن لا يذكر أحيانا جميع أجزاء القســم. وتحدثوا عن هذه الظاهرة عند التصدى لتفسير الآيات التى وقعت فيها. وحظى ترك جواب القسم بأكثر حديثهم . ولكن أقدم الإشارات ما أورده سيبويه.

---

[1] دراسات ١١١ . وانظر ابن هشام ١/ ١٠٠ .

أ ـ حذف اللام

نقل الرازى أن سعيد بن مسعدة الأخفش (٨٣٠/٢١٥) ذهب إلى أن جواب القسم فى سورة البروج ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ ﴾ وفى سورة الشمس ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ وأن اللام ـ التى كان من الواجب أن تدخل على الفعل فيهما ـ مضمرة فيهما[١] .

ونقل أيضا أن إبراهيم بن السرى الزجاج (٢٤١ـ ٨٥٥/٣١١ ـ ٩٢٣) علل هذا الإضمار بأن الكلام طال فصار طوله عوضا عن اللام[٢].

وذكر الزركشى أن هناك من رأى أن المحذوف من سورة البروج (لقد)[٣] .

وعلل الآلوسى ذلك بأن الفعل الماضى المثبت المتصرف الذى لم يتقدم مفعوله، إذا وقع جوابا للقسم، تلزمه اللام وقد، ولايجوز الاقتصار على إحداهما إلا عند طول الكلام[٤]. ولا يجوز تقدير اللام بدون (قد) لأنها لا تدخل على الماضى المجرد منها[٥].

---

(١) مفاتيح ٣١/ ١٠٧ . ونسبه إلى الفراء : القرطبى ٢٨٤/١٩ . الشوكانى ٥/ ٤٠٨ . وأتى به غير منسوب: الطوسى ١٠/ ٣٥٨ . القرطبى ٣/١٧ .

(٢) مفاتيح ٣١/ ١٠٧ . ابن الجوزى ٩/ ١٤١ . القرطبى ٢٠/ ٢٨٤ . الشوكانى ٥/٤٤٥ . وأتى به غير منسوب : الآلوسى ١١١/٣٠ . عبده ٦٢ . القطان ٣٠٥ . أمين ٢٤٥ .

(٣) البرهان ٣/ ٤٥ . الشوكانى ٥/ ٤٠٨ . الآلوسى ١١١/٣٠ . وأتى به غير منسوب : القطان ٣٠٥ .

(٤) روح ٣٠ /١١١ . وأتى به غير منسوب : القطان ٣٠٥ . أمين ٢٤٥ .

(٥) روح ٣٠ / ١١١ .

ب ـ حذف المقسم عليه

قال الطبرى عن القسم فى سورة البروج : أولى الأقوال فى ذلك ـــ عندى ـــ بالصـــواب قـــول من قال : جواب القسم فى ذلك متروك، والخبر مستأنف، لأن علامة جواب القسم لا تحذفها العرب من الكلام إذا أجابته [١].

ونقـــل أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن على الجوزى (٥٠٨ـــ٥٩٧/ ١١١٤ـــ١٢٠١) عن أبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى(٢٧١ـــ ٣٢٨/ ٨٨٤ ـــ٩٤٠) أنـــه عـــد الحروف المفردة فى صدو سورة البقرة قسما، جوابه محذوف. تقديره: وحروف المعجم، لقد بيَّن الله لكم السبيل، وأنهج لكم الدلالات بالكتاب المنزل. وإنما حذف لعلم المخاطبين به، ولأن فى قوله : ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ دليلا على الجواب [٢].

وذكـــر الطوسى أن هناك من قال عن القسم فى صدر سورة القيامة: جواب القسم محذوف، وتقديره : ما الأمر على ماتتوهمون [٣].

---

(١) جامع ٣٠ / ٨٦ . وانظر ابن الجوزى ٨/ ٧٤ .

(٢) زاد ١/ ٢٠ ـــ ١ . وانظر الرازى ٢٨/ ١٤٨ ـــ ٩ . ابن القيم ١/ ٤٨، ٥٦، ٥٨ . الزركشى ٣/ ٤٤ . الفراهى ١١ . خليف ١٠٨ .

(٣) التبيان ٩/ ٣٥٤ ، ١٠ / ١٩٠ ، ٢٥٣ ، ٣١٦ .

وعـــبارة (جواب القسم محذوف) هى العبارة التى شاعت فى التفاسير، بحيث تضيع محاولة إحصائها عبثا [1].

وأبان الرازى أن القرائن التى تبيح حذف جواب القسم نوعان :

قرينة مقالية، وهى إما أن تتقدم على المقسم به أو تتأخر عنه .

وقرينة حالية .

ثم نـــاقش القسم فى صدر سورة (ق) على ضوء هذا التصور ـــ بعد أن رأى أن جوابه محذوف ـــ فقال :

إن قلـــنا : إن المقسم عليه مفهوم من قرينة مقالية متقدمة ، فلا متقدم هناك لفظـــا إلا ﴿ ق ﴾ فيكـــون الـــتقدير : هذا ﴿ ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ أو ﴿ ق ﴾ أنـــزلها الله ﴿ وَالْقُـــرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ ، كما تقول : هذا حاتم والله ، أى هو المشهور بالسخاء، أو تقول : الهلال رأيته والله .

وإن قلنا بأنه مفهوم من قرينة مقالية متأخرة ، فنقول : ذلك أمران :

أحدهما المنذر .

والثانى الرجع .

فيكـــون الـــتقدير: والقـــرآن المجيد إنك المنذر، أو والقرآن المجيد إن الرجع لكائن، لأن الأمرين ورد القسم عليهما ظاهرا .

---

(1) انظر على سبيل المثال : البغوى ٧/ ٦٩ ، ٣٥٥ ، ٣٢٥/٨ . الزمخشرى ٤/ ٦٤٧، ٧٢٩ . الطبرسى . ٢٣ /٩٥ ، ٢٢/٣٠ ، ١٢٦ . ابن الجوزى ٩٩/٧ ، ٥/٨ ، ١٨/٩، ١٤١ . الرازى ١٥٢/٢٦ ، ٣١ /٣٣ ،١١٦، ١٦٥. القرطبى٨١/٢٠. أبو حيان ٤٢٨/٨، ٤٥٠، ٤٦٨ . ابن القيم ١/ ٢١٩ . ابن كثير ٤/ ٢٣٧.النيسابورى ٦٠/٣٠ .الشوكانى ٤/ ٥٧٤ ، ٣٦٩/٥، ٤٠٨ ، ٤٤٥ . الآلوسى ١٧٢/٢٦ ، ٣٠/ ٢٩ . القطان ٣٠٥ . خليف ١٠٧.

أما الأول فيدل عليه قوله :﴿ يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنْ الْمُرْسَلِينَ ﴾ إلى أن قال ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ﴾ [1].

وأما الثانى فدل عليه ﴿ قوله وَالطُّورِ * وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ﴾ إلى أن قال : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ﴾ . وهذا الوجه يظهر غاية الظهور على قول من قال : ﴿ ق ﴾ اسم جبل . فإن القسم يكون هنا بالجبل والقرآن، وهناك بالطور والكتاب، وهما الجبل والقرآن .

فإن قيل : أى الوجهين منهما أظهر عندك ؟

قلت : الأول ، لأن المنذر أقرب من الرجع، لأن الحروف رأيناها مع القرآن والمقسم كونه مرسلا ومنذرا، وما رأينا الحروف ذُكرت وبعدها الحشر.

وأما إن قلنا: هو مفهوم بقرينة حالية، فهو كون محمد ﷺ على الحق ، ولكلامه صفة الصدق. فإن الكفار كانوا ينكرون ذلك .

والمختار ما ذكرناه [2].

ولما رأى الاستدراك فى الآية الثانية فسره بأن قال : كأنه قال: وإنهم شكوا فيه، فأضرب عنه وقال : ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ ﴾ يعنى لم يقتنعوا بالشك فى صدق الأمر وطرحه بالترك وبُعد الإمكان، بل جزموا بخلافه حتى جعلوا ذلك من الأمور .

وعندئذ تنبه إلى ما يكون ــ على هذا التفسير ــ فى الكلام من حذف فقال: فإن قيل : فما الحكمة فى هذا الاختصار العظيم : فى موضع واحد، ولا يفهم ــ مع الفكر ــ إلا بالتوفيق العزيز ؟

---

(١) مفاتيح ٢٨ / ١٢٨ ــ ٩ .

(٢) مفاتيح ٢٨ / ١٢٩ .

فـــنقول : إنما حُذف المقسم عليه لأن التَّرك فى بعض المواضع يُفهم منه ظهورٌ لايُفهـــم مـــن الذّكر . وذلك لأن من ذكر الملك العظيم فى مجلس ، وأثنى عليه ، يكـــون قد عظَّمة . فإذا قال له غيره: هو لا يُذكَر فى هذا المجلس، يكون بالإرشاد إلى ترك الذكر دالا على عظمته فوق ما يستفيد صاحبه بذكره .

وناظـــر ابن القيم بين حذف جواب القسم وحذف جواب الشرط. فقال : وهـــو ـــ سبحانه ـــ يذكر جواب القسم تارة ـــ وهو الغالب ـــ وتارة يحذفه كما يحذف جواب (لو) كثيرا، كقوله : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [1]. ومثل هذا حذفه من أحسن الكلام، لأن المراد أنك لو رأيت ذلك لرأيت هَوْلا عظيما . فليس فى ذكر الجواب زيادة على مادل عليه الشرط [2].

وهـــذه عادة الناس فى كلامهم : إذا رأوا أمورا عجيبة، وأرادوا أن يخبروا بها الغائب عنها، يقول أحدهم : لو رأيت ماجرى يوم كذا، بموضع كذا [3].

وأمـــا القسم ، فإن الحالف قد يحلف على الشىء ثم يكرر القسم ، فلا يعيد المقسم عليه ، لأنه قد عُرف [4].

وأبـــان أن هناك مواضع معينة ، يحذف فيها المقسم عليه . فذكر أن الجواب يحذف تارة، ولا يراد ذكره ، بل يراد تعظيم المقسم به، وأنه مما يحلف به[5] . وتارة يحذف الجواب وهو مراد، إما لكونه قد ظهر وعُرف :

---

(١) سورة الأنعام ٣٠ . التبيان ٤٦ ـــ ٧ . معترك ١/ ٤٥٣ . الإتقان ٢/ ١٧١ . وأتى به دون نسبة القطان ٣٠٤ . أمين ٢٤٤ . شحاتة ٢٧٤ . العمرى ٢٤٧ .

(٢) التبيان ٤٧ . وأتى به غير منسوب . القطان ٣٠٤ . أمين ٢٤٤ .

(٣) التبيان ٤٧ .

(٤) التبيان ٤٨ .

(٥) التبيان ٥٧ . الفراهى ١١ . خليف ١٠٨ .

إما بدلالة الحال ، كمن قيل له : كلْ، فقال: لا والله الذى لا إله إلا هـــو أو بدلالة السياق [1].

وأكـــثر مايكون هذا ـــ يريد دلالة السياق ـــ إذا كان فى نفس المقسم به ما يدل على المقسم عليه . وهى طريقة القرآن . فإن المقصود يحصل بذكر المقسم به فيكـــون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز، كمن أراد أن يقسم على أن الرسول حق فقـــال: والـــذى أرسل محمدا بالهدى ودين الحق، وأيده بالآيات البينات، وأظهر دعوته، وأعلى كلمته، ونحو ذلك [2].

وكمـــا سمـــى آنفا حذف جواب القسم " طريقة القرآن " ، قال فى موضع آخـــر: وهذا مطرد فى كل ما شأنه ذلك [3]. بل بلغ به الأمر أن قال عن القسم فى ســـورة الانشـــقاق : إنه لا يحتاج إلى جواب، فإن المقسم عليه ـــ عنده ـــ معلوم متعين [4]. وعـــن القسم فى سورة البروج : الأحسن أن يكون هذا القسم مستغنيا عن الجواب، لأن القصة للتنبيه على المقسم به، وأنه من آيات الرب العظيمة [5].

ورأى الزركشى أنهم تارة يحذفون من القسم للاختصار وللعلم بالمحذوف[6].

وفطـــن عبد الحميد الفراهى إلى أن حالة المخاطب هى التى جعلت القرآن يـــبقى جـــواب القســـم أو يحذفه . قال : إن كان جواب القسم مما ينتبه الخصم

---

(1) التبيان ٥٨ .

(2) التبيان ٥٨ . معترك ١/ ٤٥٤ ـــ ٥ . الإتقان ٢/ ١٧١ . القاضى ٨٧ . قمحاوى ٣/ ٢٧ . رضا ١٧٠ . وانظر بدوى ١٧٢ . القطان ٣٠٥ . أمين ٢٤٤ . المدخل ١/ ٥٠٢ . العمرى ٢٥٠ . خليف ١٠٧ .

(3) التبيان ٦٠ . معترك ١/ ٤٥٥ . الإتقان ٢/ ١٧١ . بدوى ١٧٢ .

(4) الفراهـــى ١١ .

(5) التبيان ١/ ١٨٦ . الفراهى ١١ . وأتى به غير منسوب : القطان ٣٠٥ .

(6) البرهان ٣/ ٤٤ .

لإنكاره فتارة يصرف الخطاب إلى النبى كقوله : ﴿يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنْ الْمُرْسَلِينَ ﴾ وتارة يحذف جواب القسم الذى يكون جملة خبرية. فحينئذ يكتفى بالمقسم به ، ويبادرهم بكلام آخر مؤيد لما حذف، لكيلا يجد الخصم فرصة لتحويل الإنشاء إلى الخبر، فينازع فيه ، ولكى يجد الكلام فرصة فيه ، فيستمع ــ بعد القسم ــ لما ينتظر جوابه ، فيهجم عليه ما يؤيد الاستدلال المقصود من الكلام السابق، كقوله : ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ * بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ فأكتفى بالجملة الإنشائية، واجتنب الخبرية، وقد فرغ عنها بما ذكر فى القسم من صفة القرآن، كأنه قيل : قد شهد القرآن أنه لذكر ونصح لهم . ثم ذكر من خصائلهم مالا ينكرونها بل يباهون بها. وأشار إلى أن إنكارهم ليس إلا لحميتهم الجاهلية وجدالهم بالحق .

فأما إذا كان القسم مما لا ينكرونه لم يحذف الجواب كقوله : ﴿حم * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ * إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [1] فذكر فى القسم كونه كتابا مبينا، وفى الجواب كونه قرآنا عربيا. ولا ينكرون شيئا منهما[2].

ولاحظ د. يوسف خليف أن هذا الحذف لم يرد إلا فى الآيات المكية[3] .

---

(1) سورة الزخرف ١ ــ ٣ .

(2) إمعان ٤٩ ــ ٥٠ .

(3) دراسات ١٠٧ .

ج ـ حذف فعل القسم

قال ابن القيم : لما كان القسم يكثر فى الكلام ، اختُصر فصار فعل القسم يُحذف ، ويكتفى بالأداة [1].

وقال الزركشى : أكثر الأقسام المحذوفة الفعل فى القرآن، لا تكون إلا بالواو. ولا تجيء الباء والفعل محذوف إلا قليلا. وعليه حمل بعضهم قوله ﴿يَابُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [2]. وقال :الباء باء القسم ، وليست متعلقة بـ (تشرك) وكأنه يقول : يا بنى . بالله : لا تشرك [3].

وخالف السيوطى الزركشى وأعلن : لا تجد الباء مع حذف الفعل . وخطّأ من قال بغير ذلك[4] .

---

(١) التبيان ٤٨ . معترك ١/ ٤٥٣ ــ ٤ . الإتقان ٢/ ١٧١ . قمحاوى ٣/ ٢٥ . وأتى به دون نسبة : القطان ٣٠١ . أمين ٢٣٩ . شحاتة ٢٧٣ . العمرى ٢٤٧ .

(٢) سورة لقمان ١٣ .

(٣) البرهان ٣/ ٤٣ ــ ٤ . وأتى به غير منسوب : معترك ١/ ٤٥٣ . الإتقان ٢/ ١٧٠ . قمحاوى ٣/ ٢٥ .

(٤) معترك ١/ ٤٥٣ . الإتقان ٢/ ١٧٠ . وانظر حسين ٤٥ .

د ـ حذف المقسم به

قال الزركشى: مما حذف فيه المقسم به قوله: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [1] أى نحلف إنك لرسول الله [2].

وذهب عبد الحميد الفراهى إلى أننا لا نحتاج إلى تقدير المقسم به فى كل موضع . وعلى هذا الأصل كل ما ترى فى القرآن من لام اليمين . وإذا جاءت قبلها كلمة تدل على اليقين والجزم كانت مشابهة بكلمة القسم ، كقوله : ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ * لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ [3]. فليس لك أن تقدر مقسما به فى هذه الأمثلة التى ذكرناها ولا يليق بها، كما يظهر من سياق الكلام . فكل ما ذكرنا من طريق اليمين والحلف وتعبيراته يدلك على أن المقسم به ليس من لوازم القسم حتى تقدره كلما لم يذكر. إنما أرادوا بالقسم تأكيدا محضا للقول، أو إظهار عزم ألزموا به أنفسهم فعلا أو تركَ فعل [4].

وقال أيضا : ولا يلزم الإقسام أن يكون له مقسم به ، سواء كان على خبر أو عقد. كما قال طرفة فى معلقته :

* أقسم ربها لتكتنفن *

وهذا كثير فى كلام العرب .

---

(1) سورة المنافقون ١ .

(2) البرهان ٣/ ٤٥ .

(3) سورة ص ٨٤ ــ ٥ .

(4) إمعان ١٩ .

وجـــاء فى القرآن : ﴿ أَهَؤُلاَءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لاَ يَنَالُهُمْ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ﴾ [1] فإن قيل : إن المقسم به مقدر وهو الله .

قلنا : إن أردت الاحتمال فلا ننكره، إنما قولنا إنه غير لازم . فلقد رأينا أن القسم يكون بالله وبغيره . وربما يكون مجردا عن المقسم به . وحينئذ لا يراد به إلا التأكيد والجزم المحض [2].

تبين ـــ مما مر بك ـــ أن القسم لا يلزمه المقسم به [3] .

هـ ـ حذف الفعل والأداة

وقـــال الزركشـــى : مما يحذفونه فعل القسم وحرف الجر، ويكون الجواب مذكـــورا ، كقوله : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﴾ [4] أى والله ، وقـــوله : ﴿ لأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ ﴾ [5].

وبـــرر محمد الخضر حسين الحذف بوجود قرينة تدل على القســـم ، وهى اللام [6].

وصـــرح د. شـــعبان محمد إسماعيل بأن الحذف ـــ فى هذه الأقسام ـــ شمل المقسم به إلى جانب ما ذكروه [7] .

---

(١) سورة الأعراف ٤٩ .

(٢) إمعان ٢٠ ـــ ١ .

(٣) إمعان ١٨ ـــ ٢١ .

(٤) سورة الأحزاب ٢١ .

(٥) سورة الشعراء ٤٩ . البرهان ٣/ ٤٤ .

(٦) بلاغـــــة ٤٦ .

(٧) المدخل ١/ ٥٠١ .